

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨١٨٥**

الأربعاء، ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٨ الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد الصباح	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيد تشابوتوفيتش
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا–كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد **إيسونو مبنغونو**
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد تيليوبيردي
	كوت ديفوار	السيد أمون–تانو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

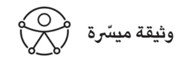
مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه في صون السلم والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ١ شباط/فبراير موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة (S/2018/85)

1804703 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه في صون السلم والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ١ شباط/فبراير ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة (S/2018/85)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام، والأمين العام السابق، والوزراء والممثلين الآخرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. ويؤكد حضورهم اليوم أهمية الموضوع قيد المناقشة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو معالي السيد بان كي - مون، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/85 التي تتضمن رسالة مؤرخة ١ شباط/فبراير ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن الموضوع قيد النظر.

وأعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): أود، في هذه المناقشة البالغة الأهمية ذات الصلة بالميثاق وصون السلم والأمن الدوليين، أن أعرب، قبل تلاوة بياني، عن مشاعري الشخصية التي لا أخفيها.

وأشعر بعميق الحزن إزاء المعاناة الرهيبة للسكان المدنيين في الغوطة الشرقية، حيث يعيش ٤٠٠٠٠٠ شخص في جحيم على الأرض.

أعلم أن هناك مشاورات هامة جدا تجري في المجلس، بهدف التوصل إلى وقف لأعمال القتال في سورية لمدة شهر، يشتمل على عدد من الشروط، وبطبيعة الحال، فإنني أؤيد ذلك الجهد تأييدا تاما. لكني أعتقد أنه لا يمكن للغوطة الشرقية أن تنتظر، ولذا فإن ندائي إلى جميع المعنيين هو التعليق الفوري لجميع الأنشطة الحربية في الغوطة الشرقية، بما يتيح وصول المعونة الإنسانية إلى جميع من هم بحاجة إليها وعمليات الإجلاء لما يقدر ب ٧٠٠ شخص يحتاجون إلى العلاج العاجل الذي لا يمكن توفيره هناك، وتهيئة إمكانية تقديم العلاج الفعال في الموقع للمدنيين الآخرين. هذه مأساة إنسانية تتكشف أمام أعيننا، ولا أعتقد أننا يمكن أن نترك الأمور تستمر على هذا النحو المروع.

وأتوجه بالشكر لحكومة الكويت على تنظيم هذه الإحاطة. وأود أن أعرب عن تقديري للكويت على استضافة مؤتمر دولي في الأسبوع الماضي من أجل إعادة إعمار العراق. وأكرر الدعوة التي وجهتها هناك من أجل التضامن العالمي مع العراق في مهمة إعادة الإعمار. وأود أيضا أن أشير إلى أن تحرير الكويت من قوات صدام حسين تم قبل ٢٧ عاما في هذا الشهر. هذه الذكرى - لعملية استخدم فيها المجتمع الدولي الميثاق للتمسك بالميثاق - خلفية مناسبة لمناقشة اليوم.

لقد صمد ميثاق الأمم المتحدة أمام اختبار الزمن. وإذ وضع بعد الانهيار الكامل للنظام الدولي، ساعد الميثاق في لم شمل العالم معا مرة أخرى. وإذ وضع فيما كان النطاق الكامل للمحرقة يظهر، فإنه جزء من الحصن العالمي ضد الجرائم الدولية

اليوم. ولكن بطبيعة الحال، فإن مؤسسي منظمتنا كانوا مدركين لأن التعافي من الحرب العالمية الثانية ليس مجرد مسألة منع ارتكاب الجرائم. فقد وضعوا الناس في صميم الميثاق وأعلنوا أن الأساس الحقيقي للسلام يوجد في تعزيز احترام حقوق الإنسان وتأمين التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات الحياة في جو من الحرية أفسح للجميع.

واليوم، لا تزال مبادئ الميثاق – عدم استخدام القوة، تسوية المنازعات بالطرق السلمية، عدم التدخل، التعاون، تقرير المصير، المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء – أساس العلاقات الدولية. ولا تزال القيم التي عليها – المساواة في الحقوق، وعدم التمييز، والتسامح، وحسن الجوار – معالم توجيهية للوئام العالمي. بيد أن التحديات التي نواجه قد تطورت ومسببات النزاع أصبحت أكثر تعقيدا، وظهرت تهديدات جديدة، وتنتشر عواقب عدم الاستقرار بعيدا عن بعد مصدرها. إن مواجهة تحدي الهجرة، فضلا عن أخطار تغير المناخ وعدم المساواة، سيختبر الميثاق وقدرتنا على ضمان تحقيق عالم أفضل للجميع. ومن ثم، وفي حين أن مبادئ الميثاق لا تزال هامة كما كانت دائما، يجب علينا مواصلة تحديث أدواته، ويجب استخدام هذه الأدوات بعزم أكبر، ويجب علينا أن نعود إلى جذور الميثاق فيما نسعى جاهدين لتحقيق نتائج من أجل ”نحن الشعوب“.

يبدأ ذلك العمل بالمنع. وكما قلت للمجلس في بداية ولايتي، فإن المجتمع الدولي ينفق من الوقت والموارد استجابة للأزمات أكثر بكثير مما ينفق لمنعها. يجب علينا أن نعيد التوازن لنهجنا تجاه السلم والأمن الدوليين. يجب أن يكون هدفنا هو بذل ما نستطيع لمساعدة البلدان على اتقاء نشوب الأزمات التي تخلّف خسائر بشرية فادحة. تتجاوز هذه الرؤية الحروب والنزاعات لتشمل الكوارث الطبيعية والهشاشة وغيرها من صنوف الكروب. ويجب أن يكون التزامنا التزام بجميع حقوق الإنسان – الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية – وبالقضاء على التمييز على أساس نوع الجنس أو الدين أو العرق أو الجنسية أو أي مركز آخر. وفي هذا العمل، يجب علينا أن ندرك القوة الهائلة لمشاركة المرأة، التي تجعل اتفاقات السلام أكثر متانة والمجتمعات أكثر قدرة على الصمود والاقتصادات أكثر قوة.

وتقع المسؤولية عن منع الأزمات أساسا على عاتق الدول الأعضاء. يحدد الفصل السادس من الميثاق الأدوات المتاحة لها لهذا الغرض: التفاوض والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية وغيرها من الإجراءات والوسائل السلمية. والأمم المتحدة موجودة لتقديم الدعم إلى الدول في حل منازعاتها ومنع نشوء أزمات.

ومحكمة العدل الدولية هي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة. وأشجع الدول الأعضاء على قبول الاختصاص الإلزامي للمحكمة وعلى زيادة استخدام المحكمة وغيرها من المحاكم والهيئات القضائية الدولية للمساعدة على تسوية منازعاتها وتجنب تصعيدها.

إن جهود المنع التي بذلتها الأمم المتحدة في غامبيا وغينيا وبوركينا فاسو خلال السنوات القليلة الماضية، والتي تبذل دائما بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغالبا في صورة دعم مباشر لأنشطتهما، تسلط الضوء على الظروف التي تحقق فيها هذه الجهود أكبر قدر من النجاح. والدور الذي يضطلع به في تلك السياقات مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل يؤكد على قيمة الوجود السياسي الإقليمي للأمم المتحدة، كما يؤكده عمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا في سياقات أخرى.

والوساطة من بين المسارات المقترحة في الفصل السادس. في الأسابيع الأخيرة، اتخذ المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة أولى مبادراته. وقد خططنا عددا من البعثات

الأخرى – بموافقة البلدان المعنية – للدول الأعضاء التي تواجه تحديات فيما يتعلق بالاستقرار. ومساعي الحميدة متاحة لمجلس الأمن في جميع الأوقات للمساعدة في منع نشوب النزاعات أو إدارتها أو حلها.

وبطبيعة الحال، فإن الميثاق يسند إلى مجلس الأمن سلطات ومسؤوليات في مجال منع نشوب الصراعات. وفي الوقت الراهن، من الملح بشكل خاص أن يتحمل مجلس الأمن مسؤوليته لتحقيق تسوية سياسية في سورية، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، تحت رعاية الأمم المتحدة.

الحفاظ على السلام جزء رئيسي من المنع. وتقريري بشأن الحفاظ على السلام (S/2018/43) معروض الآن على جميع الأعضاء، وأتطلع إلى المضي قدما بمقترحاته. كما يتوقف المنع بشكل حاسم على النهوض بالتنمية المستدامة والشاملة للجميع. وتتيح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إطارا متكاملا لمعالجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية المسببة للنزاع ولبناء مجتمعات مستقرة، بما في ذلك من خلال التركيز على المؤسسات وسيادة القانون.

إن كلمة ''حفظ السلام'' لا ترد في الميثاق، غير أن هذا النشاط الرئيسي من أنشطة الأمم المتحدة راسخ في المثل العليا للميثاق ويبين مرونة الميثاق. لحفظ السلام سجل قوي من الخدمة والتضحية والنجاح، وخدم باقتدار كأداة للمساعدة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، فضلا عن تحقيق أهداف أقوى. بيد أن حفظ السلام يواجه تحديات كبيرة اليوم. في كثير من الأحيان، يتم نشر حفظة السلام إلى أجل غير مسمى في بيئات خطرة لا يوجد فيها سلام لحفظه، حيث لا تلوح حلول سياسية في الأفق، وحيث توجد جماعات مسلحة متعددة وحيث يزداد عدد الضحايا بشكل كبير نتيجة على حفظة السلام. لهذه الأسباب وغيرها، ينتهي الحال بالأمم المتحدة كراع لأزمة أو تركز على مجرد احتوائها – وهذا ببساطة أمر غير مستدام.

تقوم إدارة عمليات حفظ السلام وبعثاتنا بتنفيذ خطة عمل مفصلة لتعزيز سلامة وأمن حفظة السلام. كما تجري الإدارة مجموعة من الاستعراضات الاستراتيجية بتوجيه من مجلس الأمن. ليس هناك عملية واحدة مناسبة للجميع. وهدفنا هو إعادة تركيز حفظ السلام في إطار توقعات واقعية؛ مع قوات ذات هيكل محكم جيدة التجهيز وتحظى بدعم جيد؛ مع الدعم الذي نحتاجه من البلدان المضيفة. ونتطلع إلى أن يوفر مجلس الأمن ولايات واضحة ومركزة، وندعو إلى مشاركة أكبر من جانب جميع الدول الأعضاء في توفير الأفراد وتقديم الدعم السياسي والمادي والمالي.

وفي الوقت نفسه، فإن حفظ السلام ليس الحل لجميع حالات الأزمات. قد تتطلب السياقات المختلفة أنواعا أخرى من الإجراءات، بما في ذلك إنفاذ السلام وعمليات مكافحة الإرهاب التي تضطلع بها الدول الأعضاء في تحالفات. وهنا أيضا، فإن ولايات مجلس الأمن الواضحة والتمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به ستكون حاسمة الأهمية.

اليوم، لدينا أكبر عدد من نظم جزاءات الأمم المتحدة في تاريخ المنظمة. وحيث أن التنفيذ يتجاوز الدول الأعضاء، فقد يلزم إيلاء مزيد من الاهتمام إلى القطاع الخاص، ولا سيما القطاع المالي. يجب أن نلتزم الحرص لتجنب العواقب غير المقصودة، بما فيها العواقب الإنسانية.

أنتقل الآن من الفصلين السادس والسابع إلى الفصل الثامن. حتى قبل إنشاء معظم المناطق لمنظمات إقليمية أو دون إقليمية، أدرك واضعو الميثاق قيمة الترتيبات والوكالات الإقليمية كملاذ أول للتسوية السلمية للمنازعات الداخلية.

وللمنظورات الإقليمية أهمية حاسمة في فهم التحديات. والقدرات الإقليمية تكتسي بالغ الأهمية من أجل النشر السريع. ولترسيخ الحلول، لا بد من الملكية الإقليمية.

ومن بين أكثر الشراكات القائمة اليوم حيوية وفعالية، عملنا مع الاتحاد الأفريقي. إن منظمتينا قد وقعتا على اتفاقين إطاريين جديدين – بشأن السلام والأمن، وبشأن المواءمة بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة أفريقيا لعام ٢٠٦٣. وأدعو مجددا المجتمع الدولي إلى كفالة تمويل كاف ويمكن التنبؤ به للقوات الأفريقية العاملة في الصومال، ومنطقة الساحل وحول بحيرة تشاد. كما نقيم علاقات أوثق مع الاتحاد الأوروبي والعديد من المنظمات الأخرى.

إن مقاصد ومبادئ الميثاق تتناول بحزم تحديات اليوم مثلما تتناول حالة الأشخاص الذين عانوا للتو أفظع حرب شهدها العالم على الإطلاق. والإصلاحات التي نشارك فيها جميعا، والتي تشمل السلام والأمن والتنمية، تهدف إلى تعزيز فعاليتنا في تحقيق رؤية الميثاق. فالميثاق هو نموذجنا الحي لخدمة مقولة ”نحن الشعوب“. والأمانة العامة على استعداد لمساعدة الدول الأعضاء على اعتماد روح الميثاق كاملة واستخدام كامل إمكاناته في جميع ركائز عملنا.

الرئيس: أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد بان كي – مون.

السيد بان كي – مون (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أعود فيها إلى الأمم المتحدة وأخاطب مجلس الأمن بصفتي الأمين العام السابق للأمم المتحدة، أود أن أعرب عن خالص تقديري لرئيس مجلس الأمن، معالي السيد صباح خالد الحمد الصباح، على دعوتي للمشاركة في هذه الجلسة الهامة. وأود أيضا أن أثني على حكومة الكويت على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن في شهر شباط/فبراير.

إن العالم الذي نعيش فيه اليوم مختلف تماما عما كان عليه قبل سبعة عقود، عندما أسست الأمم المتحدة. ولئن كنا قد تجاوزنا على ما يبدو عصر الحرب الواسعة النطاق بين الدول، فإننا نواجه اليوم عددا متزايدا من التحديات العالمية الناشئة. وهي تشمل تغير المناخ، وعشرات الملايين من اللاجئين، والتطرف العنيف، والإرهاب، والانتشار النووي، على سبيل المثال لا الحصر. وفي الوقت نفسه، فإن الثورة الصناعية الرابعة، التي تمثلها التطورات التكنولوجية الهائلة – مثلما تحقق في مجالات الذكاء الاصطناعي والنانوتكنولوجيا والهندسة البيولوجية – أحدثت تغيرات كبيرة في شكل حياتنا اليومية وتكوينها. كما أنها ستؤثر تأثيرا كبيرا على البيئة الأمنية العالمية في المستقبل.

وفي ظل هذه الظروف المتغيرة بشكل كبير في عالم اليوم، فإن البعض يشككون في دور وفعالية الأمم المتحدة ككل. غير أن هؤلاء النقاد قد يتفقون أيضا على أنه، لولا الأمم المتحدة، لما تمكن المجتمع الدولي أبدا من النجاح في منع حرب عالمية أخرى على مدة أكثر من ٧٠ سنة الماضية. وعلاوة على ذلك، لولا الأمم المتحدة، لما تمكن المجتمع الدولي من تحقيق مكاسب كبيرة في القضاء على الفقر المدقع، والنهوض بالصحة العامة، وتوسيع نطاق فرص الحصول على التعليم. ومن غيرها بمقدوره إضفاء الشرعية على الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن في التصدي للنزاعات اليوم؟

وهكذا، فإن المسؤوليات الرئيسية المنوطة بمجلس الأمن لصون السلم والأمن الدوليين تقوم الحاجة إليها الآن أكثر من أي وقت مضى. وفي هذا الصدد، أقدر قيام المجلس بتحسين علاقات عمله مع الركائز المترابطة الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وكذلك زيادة تركيزه على مفهوم الحفاظ على السلام. إن معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والعمل صوب منع نشوب النزاعات قبل أن تتفاقم، جنبا إلى جنب مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، سيجعلان في نهاية المطاف المجلس والمنظمة أقوى، نتيجة لذلك.

ومن أجل التصدي بفعالية للتحديات الأمنية غير التقليدية وعبر الوطنية مثل تغير المناخ، والإرهاب والتطرف العنيف،

والانتشار النووي، وانعدام الأمن عبر الحدود، ينبغي لمجلس الأمن أن يخضع لإصلاحات لكي يصير أكثر مرونة في عملية اتخاذ القرارات لديه. فإصلاح مجلس الأمن طال انتظاره كثيرا.

ويجب علينا أيضا أن نتذكر بأن المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق الدول الأعضاء نفسها. وعدم وفاء بعض القادة الوطنيين بمسؤولياتهم تجاه شعوبهم يقوض على نحو كبير دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات. ويمكن أن يفضي ذلك أيضا ببعض الدول الأعضاء إلى إهمال مسؤوليتها عن حماية مواطنيها، بينما تختبئ وراء مفهومي الملكية الوطنية وسيادة الدول.

وهؤلاء الزعماء السياسيون غالبا ما يوجدون حالات شديدة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي يتحمل فيها المدنيون الأبرياء الجزء الأكبر من المعاناة. وقد تعلمنا الآن أنه ينبغي لمجلس الأمن، بغية مساءلة هؤلاء القادة، ألا يقتصر على مجرد الدعوة إلى اتخاذ إجراءات من خلال الخطابات أو البيانات. ويجب على المجلس أن يتخذ إجراء بشأن تلك الحالات.

وعلاوة على ذلك، أود أن أتطرق إلى العديد من النزاعات الدولية والإقليمية.

في الشرق الأوسط، يجب علينا أن نكون مستعدين الآن لحقبة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). ويجب على مجلس الأمن أن يزيد تركيزه على شمالي سورية، والحرب الأهلية الجارية في سورية، والتوتر في مرتفعات الجولان، واستمرار الأزمة السورية المتعلقة باللاجئين والمشردين داخليا. وهذه المسائل قد تظهر مجددا، وتهدد على نحو خطير الاستقرار الإقليمي وتؤدي إلى المزيد من النزاعات فيما بين الدول في المنطقة. وهذا الاستقرار يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التوترات بين إيران والمملكة العربية السعودية، وتقريب إسرائيل وإيران على نحو أكبر من الصراع المباشر.

كما أن العنف بين إسرائيل وحزب الله في لبنان والتهديدات الإقليمية الأخرى يمكن أن تخرج عن نطاق السيطرة نتيجة لتدهور الأمن الإقليمي.

وبالإضافة إلى ذلك، بعد فقدان داعش لأراضي الإرهاب لديها في الشرق الأوسط، فإننا لا يمكن أن يستبعد إمكانية انتقاله إلى الاستقرار في أماكن ضعيفة مثل ليبيا.

والانقسام فيما بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي يثير القلق الشديد. وفي ذلك الصدد، أشيد إشادة كبيرة بدور الوساطة الذي يقوم به سمو الشيخ الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت.

والتعرض لانتشار الإرهاب والتطرف العنيف أمر يثير الانزعاج بصفة خاصة في أماكن مثل منطقة الساحل في أفريقيا. وبما أن الفقر المدقع والإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة والاتجار بالبشر كلها آفات منتشرة في بيئة متقلبة عابرة للحدود، يجب علينا تعزيز إجراءاتنا الجماعية لمعالجة أوجه الضعف هذه. وخلال فترة ولايتي بصفتي أمينا عاما، أنشأت في حزيران/يونيه ٢٠١٣، استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل بغية معالجة هذه المسائل. ويسرني أن أرى أن الأمين العام أنطونيو غوتيريش، ومجلس الأمن ولجنة بناء السلام يعملون في إطار التعاون الثلاثي لتعزيز هذا الجهد الهام.

وقبيل نهاية فترة ولايتي الثانية بصفتي أمينا عاما، في نيسان/أبريل ٢٠١٦، اعتمد مجلس الأمن والجمعية العامة قرارين توأمين (القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة (٢٦٢/٧٠) بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

ويعرب القراران عن بالغ القلق إزاء التكلفة البشرية الباهظة للنزاع المسلح والمعاناة الناجمة عنه.

واليوم، فإن قضايا السلام والأمن الدوليين لا تزال تمر بمرحلة حرجة، ولكن تعددية الأطراف أيضا على المحك. وعلينا

أن نتذكر أنه لا يكفي أن تتقيد دولة عضو واحدة بمفردها أو مجموعة دول بتعددية الأطراف. بل يجب على الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، مواصلة السعي إلى تعزيز هذا المثل الأعلى الذي يمثل قوة دافعة، مع التغلب في الوقت نفسه على أي تحديات قد تلوح في الأفق.

وفي هذا الصدد، لا بد أن أشدد على أنه ينبغي لجميع أعضاء الأمم المتحدة أن ينفذوا بأمانة ودقة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، مع التصدي في الوقت ذاته للتحديات الجديدة الأخرى، ومن بينها، في جملة أمور، انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وفي هذا الصدد، كما ذكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، أعتقد أن الحالة في شبه الجزيرة الكورية تمثل حاليا أخطر وأشد التحديات الوشيكة التي تواجهنا. وكما نعلم جميعا، فإن شبه الجزيرة الكورية تواجه اليوم تحديات خطيرة نتيجة استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إجراء التجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية البعيدة المدى. وفي نهاية العام الماضي، أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ''استكمال القوة النووية للدولة'' وأعلنت نفسها ''دولة حائزة لأسلحة نووية''. وذلك يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين وينتهك بوضوح جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والنظام الذي أنشأته معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي الواقع، فإن مجلس الأمن رد على ذلك بتدابير صارمة، من بينها فرض جزاءات أشد بشكل متزايد، لثني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن تطوير قدراتها النووية. واتخذ المجلس ستة من القرارات العشر المعتمدة منذ إجراء أول تجربة نووية في عام ٢٠٠٦، خلال العامين الماضيين وحدهما. وسيكون اتخاذ مجلس الأمن لإجراءات حازمة وموحدة ضروريا إلى أن يتم تفكيك الأسلحة والبرامج النووية لكوريا الشمالية بصورة كاملة وقابلة للتحقق وعلى نحو لا رجعة فيه.

وفي هذا الصدد، أحث سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال التام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، أحث جميع الدول الأعضاء على القيام بدورها في المساعدة على حل المسألة النووية لكوريا الشمالية من خلال الجهود الدبلوماسية. ولا يمكننا التقيد بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة إلا بالسعي إلى إيجاد حلول لجميع هذه المشاكل بالوسائل السلمية.

وفي هذا الصدد، فإن مشاركة رياضيين كوريين شماليين في دورة الألعاب الأولمبية الشتوية الثالثة والعشرين، في بيونغ تشانغ بكوريا الجنوبية، أثارت الكثير من الأمل والتوقعات في جميع أنحاء العالم. وأرحب ترحيبا حارا باستئناف الحوار مؤخرا بين الكوريتين وما ترتب على ذلك من أجواء المصالحة التي سادت بين الكوريتين قبل الألعاب الأولمبية واستمرت في أثنائها.

ويجب علينا أن نحافظ على زخم الحوار الذي تولد بشق الأنفس مؤخرا، بحيث يمكن أن تؤدي الفرصة المحدودة التي أتاحها إلى عملية حوار حقيقية ومجدية بقدر أكبر، تفضي إلى المصالحة والسلام وإلى نزع السلاح النووي لكوريا الشمالية في نهاية المطاف. إن من شأن نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية أن يساعد أيضا على حفز إرساء السلام والاستقرار على نطاق أوسع في منطقة شمال شرق آسيا، وبالتالي تمهيد السبيل لزيادة التنمية والازدهار الإقليميين.

وتتطلب هذه العملية أيضا دعما صادقا من جانب الأمم المتحدة، وأنا أعول على مجلس الأمن في تحريك العملية برمتها، تحقيقا لهذه الغاية. ونحن بحاجة إلى التزام قوي وحقيقي من جانب الكوريتين الجنوبية والشمالية بالدخول في حوار، وذلك بدعم من الولايات المتحدة والصين واليابان وروسيا. ويجب تعزيز أجواء المصالحة الحالية باستمرار مشاركة السلطات في كل من كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية في العملية. والولايات

المتحدة يمكنها أيضا أن تؤدي دورا حاسما في الانخراط مع كوريا الشمالية، كما اقترح رئيس جمهورية كوريا، مون جاي – إن.

خلال سنوات عملي في منصب الأمين العام، شاهدت القوة الفريدة للرياضة في الإسهام في تحقيق السلام والتنمية في العديد من الأماكن في جميع أنحاء العالم. ويسعدني أن أرى مرة أخرى هذه الطاقة الإيجابية في بلدي خلال الألعاب الأولمبية الشتوية في بيونغ تشانغ. وفي هذا الصدد، أود أن أثني على السيد توماس باخ، رئيس اللجنة الأولمبية الدولية، على قيادته المتبصرة في تيسير مشاركة رياضيين من كوريا الشمالية، لا سيما مشاركة فريق هوكي الجليد النسائي المشترك.

مرة أخرى، أود أن أشكر رئيس وأعضاء مجلس الأمن على دعوتي لمخاطبة المجلس في هذه الجلسة التي أتطلع خلالها إلى تبادل نشط للأفكار والآراء.

الرئيس: أشكر السيد بان كي – مون على إحاطته.

أدلي الآن ببيان بصفتي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة الكويت.

في البداية، أود أن أتقدم بالشكر إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش على إحاطته القيمة. وأؤكد لكم، معالي الأمين العام، إن دولة الكويت لن تألو جهدا وستسعى خلال عضويته لتكون خير داعم لجهودكم ورؤاكم الهادفة لتحسين آليات منظمة الأمم المتحدة وتعزيز فعاليتها للحد من المخاطر والتهديدات المنظورة حاليا التي تواجه عالمنا اليوم.

كما لا يفوتني تقديم الشكر إلى الأمين العام السابق، السيد بان كي – مون، على مشاركته وإحاطته القيمة النابعة من خبرة عقد كامل على رأس منظمة الأمم المتحدة. إنها فعلا لحظة تاريخية وفريدة أن نكون في حضور أمينين عامين – سابق وحالي – في اجتماع واحد. وأكرر امتناني لكما على تلبيتكما دعوة المشاركة في هذا الاجتماع. فلن نجد أجدر مِن مَن شغل منصب الأمين العام للأمم المتحدة كي يحيط مجلس الأمن عن أهمية موضوعنا اليوم.

يجدر بنا أن نستهل اجتماعنا لهذا اليوم، المعنون ”مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه في صون السلم والأمن الدوليين“ باقتباس السطور الأولى من ديباجة ميثاق الأمم المتحدة والتي تحاكي الأهداف والمقاصد التي عُقد من أجلها الاجتماع، وهي:

> ”نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف، وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقَدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية“.

إن دعوة دولة الكويت لعقد هذا الاجتماع الهام تتيح أمامنا فرصة جوهرية لمناقشة وتقييم مسؤولياتنا الجماعية تجاه التزامنا بالمبادئ والمقاصد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، والتي تشكل دستورا للعمل الدولي متعدد الأطراف. كما نتطلع من خلال جمعنا هذا إلى أن نتمعن، كدول أعضاء في مجلس الأمن، في الأدوات المنصوص عليها في الميثاق تحت تصرف المجلس، والمعنية بصون السلم والأمن الدوليين بأكثر الطرق فعالية لمواجهة جميع التهديدات التي تواجه عالمنا اليوم.

يمثل ميثاق الأمم المتحدة صكا للقانون الدولي يرسم إطارا واضحا لتنظيم العلاقات بين الدول. وإذا التزمنا بنصوصه، لتقلصت التهديدات التي تعترض استتباب الأمن والسلم وكما يستوجب تطبيق تدابيره بصورة جماعية وفعالة وبالتساوي مع الالتزام بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. ولا بد أن نعمل بشكل جماعي وموحد لكبح العنف والعدوان والعمل على بناء علاقات ودية بين الدول واحترام مبدأ السيادة وعدم التدخل في

الشؤون الداخلية والمساواة في الحقوق وحق الشعوب في تقرير المصير وتعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من وجود هذه المبادئ والمقاصد، والتي يتعين على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الالتزام بها، نجد هناك من ينتهكها بشكل صارخ إلى درجة لا تزعزع السلم والأمن الإقليمي فحسب بل الأمن الدولي بأسره. ونحن، في دولة الكويت، عشنا تجربة صعبة يعرفها الجميع نتيجة لانتهاكات جسيمة لهذه المبادئ والمقاصد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

وليس من محض الصدفة أن تختار دولة الكويت موضوع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة لمناقشة اليوم. فدولة الكويت هي أصغر دولة عضو حاليا في المجلس من حيث مساحة الأرض غير أن مسألة احترام أحكام ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي أمر في غاية الأهمية بالنسبة لجميع الدول، وبالأخص للدول الصغيرة. بل في حقيقة الأمر، تمثل مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة خط الدفاع الأول للدول الصغيرة.

كما أن اختيار توقيت المناقشة في شهر شباط/فبراير أيضا ليس من محض الصدفة. فدولة الكويت تحتفل كل عام في تاريخ ٢٦ شباط/فبراير بعيد تحريرها من الاحتلال العراقي في عام ١٩٩١. ولقد جاء هذا التحرير نتيجة لالتزام المجتمع الدولي بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. وتفصلنا أيام معدودة من موعد الاحتفال بالذكرى الـ ٢٧ لهذا التحرير.

إن تحرير دولة الكويت يعد مثالا يبين بجلاء ما يمكن أن يتم تحقيقه عندما تتضافر جهود المجتمع الدولي تحت مظلة الأمم المتحدة ومن خلال قرارات شرعية صادرة عن مجلس الأمن، تهدف إلى نصرة سيادة القانون والحق والعدالة ومحاربة الطغيان ورفع الظلم. إن عملية تحرير الكويت تعد نموذجا تاريخيا ناجحا لإمكانيات مجلس الأمن في تصويب اعتداء كان هدفه نسف وخرق المبادئ والمقاصد النبيلة في الميثاق.

وأود التطرق إلى ثلاث قضايا هامة متعلقة بموضوعنا اليوم.

أولا، الأدوات المتاحة لمجلس الأمن للاضطلاع بمسؤولياته. فبعد مرور أكثر من ٧٠ عاما على إنشاء منظمة الأمم المتحدة، يبقى ميثاقها بقدر أهميته كما كان دائما حيث يوفر أدوات متعددة للتعاطي مع التحديات ونجد في الفصل السادس من الميثاق أداة هامة لتسوية النزاعات يتعين تفعيلها بشكل أكبر، وذلك عبر الطرق السلمية من خلال المفاوضات والوساطة والتحكيم، وذلك على سبيل المثال لا الحصر. ففي حقيقة الأمر، نجد أن التدابير التي يتخذها المجلس تجاه الأزمات دائما ما نعتبرها رد فعل للأحداث ومتأخرة. وفي كثير من الأحيان، يتجاهل المجلس التدابير الوقائية الممنوحة له لمنع نشوب النزاعات من خلال التعاطي مع الأزمات في مراحلها الأولية.

تضرب جذور الأزمات في تربة اقتصادية واجتماعية في طبيعتها كالفقر والبطالة وفي كثير من الأحيان يغيب عنا في مجلس الأمن أن الركيزة الثالثة لميثاق الأمم المتحدة، إضافة إلى السلم والأمن وحقوق الإنسان، هي التنمية. إن السعي نحو التنمية المستدامة يتطلب توفير الأجواء المناسبة، وفي مقدمتها تحقيق الاستقرار السياسي والأمني ومعالجة جذور ما نواجهه من عقبات لتحقيق ذلك. وفي هذا السياق، نُذكّر بأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تشتمل على هدف خاص، وهو الهدف ١٦ الذي يدعو لإقامة مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع.

إن الإنذار المبكر والتصدي للأزمات قبل وقوعها يتطلبان إرادة سياسية من المجلس. وهنا، نستذكر بعض المجازر والمآسي التي عجز مجلس الأمن عن اتخاذ الإجراءات اللازمة إزاءها لإنقاذ الآلاف، بل الملايين من الأرواح كالإبادة الجماعية في رواندا ومجزرة سريبرينيتسا، وهما أمثلة على عجز المجلس والمجتمع الدولي عن التحرك في الوقت المناسب لمنعهما، وتبقيان دروسا لنا جميعا.

ونحن ندرك تماما أن الوساطة والمفاوضات والطرق السلمية في بعض القضايا لن تؤدي إلى حل الأزمات. وفي هذه الحالة، نجد هنا الفصل السابع الذي سمح باستخدام القوة لحفظ السلم والأمن الدوليين أو لإعادته إلى نصابه، ولعل تحرير الكويت يقدم دليلا على فعالية وأحقية أخذ هذا الفصل في الاعتبار عندما نتعامل مع غزو غاشم من خلال تحرك عسكري شرعي، تم تفويضه بموجب قرار من مجلس الأمن بعد أن استنفدت الطرق الدبلوماسية. أما في الفصل الثامن، فنحن نؤمن إيمانا تاما بالدور البناء الذي يمكن أن تقوم به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في الإسهام في الحفاظ على السلم والأمن الإقليمي والدولي، ونحث على مزيد من هذا التعاون بين مجلس الأمن وتلك المنظمات الإقليمية.

ثانيا، وحدة مجلس الأمن. لدى مجلس الأمن الكثير من الأدوات لمعالجة الأزمات، بما فيها الأدوات التي تشجع على الحلول السلمية قبل اندلاعها، لكن نجاح استخدام تلك الأدوات هو رهين بوحدة وتوافق مجلس الأمن. فقد شهدنا عبر السنوات والعقود عجز المجلس عن حل الأزمات نتيجة للفجوة الكبيرة في وجهات النظر بين أعضاء المجلس، وأولها استخدام حق النقض (الفيتو)، ولعل أبرز تلك القضايا التي عانت من عجز المجلس في حلها، هي القضية الفلسطينية التي استمرت على جدول أعمال مجلس الأمن قرابة الـ ٧٠ عاما دون حل، والأزمة السورية التي تدخل عامها السابع والتي حصدت أرواح أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص. إن وحدة مجلس الأمن، خاصة وحدة أعضائه الخمسة الدائمين، أمر هام لكي يصبح المجلس قادرا على أداء مهامه في التصرف واتخاذ القرارات بشكل فعال وحاسم.

ثالثا، الأمين العام. نقدر عاليا الجهود الحثيثة التي يبذلها معالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش والرامية إلى تحسين عمل ركيزتي السلم والأمن في أجهزة الأمم المتحدة، وندعم رؤيته ونشاركه فيها، وعلى وجه الخصوص تلك التي تُعنى بإيجاد طفرة في الدبلوماسية الدولية والتركيز على اتخاذ جميع التدابير الوقائية قبل نشوب أي أحداث طارئة. ونؤكد على الدور الهام والمحوري المتاح للأمين العام لتنبيه مجلس الأمن، وفقا للمادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

أود أن أختتم كلمتي بالتأكيد لكم جميعا أن دولة الكويت تعود إلى مجلس الأمن بعد ٤٠ عاما، حاملة معها لواء ذات المبادئ في تلك الفترة، التي شغلت عضويتها الأولى في عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩، وذلك على الرغم من المتغيرات الكبيرة التي شهدها عالمنا خلال تلك العقود الأربعة. فهذه الكويت التي عرفتموها جميعا، على مر السنين، مساهمة في الجهود الرامية إلى حفظ السلم والأمن الدوليين، ومؤمنة بتغليب الحوار على القوة السافرة، وساعية إلى حسن الجوار وتأمين أفضل العلاقات مع جيرانها، وقائدة إقليمية في مجال الوساطة وحل النزاعات عبر الطرق السلمية، وفعالة في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف، ورائدة في دعم العمل الإنساني، وملتزمة بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، تطبيقا وروحا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية بولندا.

السيد تشابوتوفيتش (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أتقدم بالشكر، لدولة الكويت، وخاصة معالي السيد صباح خالد الحمد الصباح، على عقد مناقشة اليوم الهامة. كما أود أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على ملاحظاته القيمة، والأمين العام السابق بان كي - مون على تعليقاته الهامة. إن تلك الملاحظات تثبت استمرار عمل مجلس الأمن في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

ومما لا جدال فيه أن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة تنادي بأهم القيم الأساسية للمجتمع الدولي. فهي تصف

الأهداف التي ينبغي السعي إلى تحقيقها والقواعد الأساسية التي ينبغي اتباعها. وأود أن أعيد التأكيد على أن بولندا كانت دائما ملتزمة التزاما عميقا بالأفكار الأساسية التي تشكل الأساس القانوني للأمم المتحدة، بدءا بالتوقيع على إعلان الأمم المتحدة في عام ١٩٤٢. وظلت بولندا ملتزمة التزاما قويا، طوال أكثر من ٧٠ عاما من عضويتنا في الأمم المتحدة، بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ولا يزال ذلك الالتزام القوي قائما حتى يومنا هذا – إذ تبذل بولندا، بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، جهودا ترمي إلى النهوض بالميثاق وتعزيز الثقة في القانون الدولي.

وأود أن أذكر بالمبدأ ،الذي يستهان به أحيانا، المنصوص عليه في الفقرة ٢ من المادة ٢ من الميثاق، التي تنص على :

”لكي يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعا الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية يقومون في حسن نية بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق.“

فهذا المبدأ ينبغي أن يعتبر قاعدة قانونية أساسية – وبعبارة أخرى، قاعدة أساسية – لأعضاء الأمم المتحدة. وبالفعل، يعتمد القانون الدولي، كنظام تعاون أفقي، على موثوقية وثبات الالتزامات التي تعهدت بها الدول. ويتألف ذلك المبدأ من جزأين، وهما، الوفاء بالالتزامات المتعهد بها والعمل بحسن نية.

ففيما يتعلق بالجزء الأول – الوفاء بالالتزامات المتعهد بها – يشدد على أن احترام كل دولة لالتزاماتها مبدأ أساسي في العلاقات القانونية الدولية. فهو يكفل الثقة بين الدول.

أما بالنسبة للجزء الثاني، فإن مبدأ حسن النية، يلزم الدول بأن تطبق واجباتها بموجب القانون الدولي على نحو معقول بحيث يمكن تحقيق الغرض منها بصورة قانونية. ويعمل ذلك المبدأ كعامل تصحيحي ويمنع انتهاك حقوق المرء. ولذا فإن احترام الالتزامات بموجب القانون الدولي بحسن نية يعني أنه يجب على الدول أن تمتنع عن الأفعال التي تتعارض مع مقاصد التزاماتها وواجباتها. وأود أن أشدد على أنه إذا تصرفت الدولة من دون احترام للمبادئ المنصوص عليها في المادة ٢، فإنها تقلل من أهمية الميثاق، وبالتالي، هيكل السلام العالمي الذي يستند إليه.

وفي ذلك السياق، لا غنى – مرة أخرى – عن تعزيز دعوتنا إلى التسوية السلمية للمنازعات الدولية. ويمثل موعد مناقشة اليوم – بعد ٢٧ عاما من تحرير دولة الكويت، وهو الأمر الذي انخرطت فيه بولندا بنشاط – تذكرة قوية للمجتمع الدولي. واليوم كذلك نواجه واحدا من أفظع أوجه التهديد للسلم والأمن الدوليين، ألا وهو عدوان دولة على دولة أخرى.

ونؤكد مجددا أن مجلس الأمن قد أثبت أنه وصي على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، ينبغي أن يعتبر المجلس القَيِّم الأسمى على السلامة الإقليمية للدول والتسوية السلمية للمنازعات بين الدول وحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد سلامة أراضي أي دولة أو استقلالها السياسي واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع من دون تمييز. ويمكن لمجلس الأمن كذلك أن يقوم بمبادرات وإجراءات هامة في ذلك الصدد. وقد كان من بين أبرز الأمثلة على الدور المحوري الذي يضطلع به مجلس الأمن، كقيِّم على صون السلم والأمن الدوليين، تحرير دولة الكويت من الاحتلال العراقي.

وعلاوة على ذلك، فقد اكتست الإجراءات المتخذة لمحاكمة المتهمين بارتكاب أبشع الجرائم الدولية من خلال إنشاء المحكمتين الجنائيتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة، وكذلك من خلال إحالة القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية، أهمية قصوى. وبالمثل، يجب التنويه والإشادة بقرارات مجلس الأمن الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي.

ومع ذلك، لا تزال هناك انتهاكات صارخة للقانون الدولي تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وكذلك لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مثل الضم غير الشرعي للقرم ودعم

القوات الانفصالية في شرق أوكرانيا. وفي ذلك السياق، فإننا نشعر بقلق بالغ كذلك إزاء انتهاكات القانون الدولي الإنساني واتفاقية الأسلحة الكيميائية في سورية.

وعلى ذكر سورية، لا بد لي أيضا من أن أشير إلى تطورات مقلقة للغاية علمنا عنها بالأمس فيما يتعلق بمواصلة قصف الغوطة الشرقية. لا يوجد ما يبرر الهجمات العشوائية على المدنيين الأبرياء والبنى التحتية المدنية، بما في ذلك المرافق الصحية. فيجب أن تتوقف، ويجب على أطراف النزاع الامتثال الصارم لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وندعو الجميع إلى التخفيف من معاناة المدنيين، بمن فيهم الأطفال، بإتاحة الوصول الحر والآمن للمساعدة الإنسانية إليهم. وندعو بإلحاح إلى وقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء سورية.

وكما ذكر الأمين العام،

”إن إحلال السلام تعهد دؤوب، يجب أن تعمل من أجله جميع وكالات وهيئات الأمم المتحدة، وفقا لولاياتها ومسؤولياتها.“ (S/PV.7926، صفحة ٢).

ولذلك، فإننا نتعهد بالمشاركة النشطة في جميع الجهود الرامية إلى تعزيز دور مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ولا يمكننا أن ننسى أن مجلس الأمن ليس أحد القائمين على مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة فحسب، بل إنه ملزم أيضا، بموجب الميثاق، بأن يعمل وفقا لها.

السيد أمون تانو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): بداية، أود أن أرحب بعقد هذه الجلسة بشأن صون السلم والأمن والمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، التي يدعونا ملاءمة وحسن توقيتها إلى اللجوء إلى موارد الميثاق ومجلس الأمن بغية الحصول على إجابات على شواغل عالمنا المتعلقة بالسلم والأمن. وأود أيضا أن أعرب عن خالص تقديري للدعوة الكريمة للمشاركة في هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

وأهنئ الأمين العام أنطونيو غوتيريش على حسن بيانه، وكذلك الأمين العام السابق، السيد بان كي - مون، على إسهامه الثاقب.

إن انعقاد هذه الجلسة بمبادرة من بلدكم، سيدي الرئيس، بعد مرور ٢٧ عاما على تحريره بواسطة تحالف دولي بقيادة مجلس الأمن وفقا لأحكام ميثاق منظمتنا المشتركة هذه، رمز قوي لمتانة مبادئنا. وقد أسهم بلدي، بصفته عضوا غير دائم في مجلس الأمن في ذلك الوقت في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ إسهاما كبيرا في انتصار القانون والقيم المكرسة في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، حيث أدى دورا حاسما في اتخاذ القرارين ٦٧٨ (١٩٩٠) و ٦٨٧ (١٩٩١) اللذين سعيا إلى إنهاء ضم العراق للكويت. ويجسد تأكيد كوت ديفوار الحازم على المبادئ التأسيسية لمنظمتنا في لحظة حاسمة في تاريخها القيم العميقة لبلدي وإيمانه بالمثل الأعلى المتمثل في ميثاق الأمم المتحدة.

ونظرا لنشأتها من عزم الدول على حماية الشعوب من المزيد من النزاعات المدمرة، ما تزال الأمم المتحدة تعمل باستمرار لصون السلم والأمن الدوليين. ويدعو ميثاقها إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ويعمل على تنظيم استخدام التدابير القسرية التي ينص عليها في حال استمرار النزاع. وبالتالي، فإن مجلسنا مدرك للفصول السادس والسابع والثامن من الميثاق، إضافة إلى أحكام المادتين ١و٢ من الفصل الأول بشأن صنع السلام والحفاظ عليه.

وبفعل التغيرات الجغرافية السياسية الجارية في العالم فقد ازدادت الحاجة إلى جعل الميثاق ومجلس الأمن محورا لتفكيرنا في مسائل السلام والأمن الدوليين، وذلك بتجاوز القيود التي تفرضها السيادة - التي تلوّح بها الدول الأعضاء بصورة متزايدة - وإعطاء الأولوية لالتزامنا بإنهاء الهجمات الخطيرة على حق

الإنسان في الحياة. وعليه، تستند استدامة منظومة صون السلم والأمن الدوليين إلى قدرة الميثاق على التكيف مع متطلبات جميع المراحل التاريخية الكبرى، فضلا عن قدرة الدول الأعضاء على استعادة رسوخ القيم الأخلاقية في العلاقات بينها. وفي مثل هذه الظروف، فإن من الضروري تقييم أثر الطابع المتغير للنزاعات ونشوء تهديدات عالمية جديدة فيما يتصل بفعالية صكوك الميثاق المعنية بصون السلم والأمن الدوليين.

وكوت ديفوار على اقتناع بأن أحد أكبر مسؤوليات المجتمع الدولي اليوم تتمثل في منع نشوب النزاعات المسلحة الذي يمكنه إنقاذ البشرية من المزيد من المعاناة إذا تمت إدارته بشكل سليم. ومن ذلك المنطلق، شدد المشاركون في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ المعقود هنا في الأمم المتحدة على الحاجة الملحّة إلى تعزيز ثقافة الوقاية. وفي ذلك السياق، فإن من المناسب تسليط الضوء والثناء على المساعي الحميدة للأمين العام التي تُعدُّ عنصرا أساسيا في منع نشوب النزاعات وحلها بواسطة الدبلوماسية الوقائية. إلا أن فعالية ذلك الصك تعتمد على قدرة الأمين العام على تجسيد السلطة المعنوية لمنظمتنا وعلى قوة إقناعه، ولا سيما مجلس الأمن والجمعية العامة.

لقد تمكنت منظمتنا من إحداث تحوّل هيكلي حتى تتمكن من ترقُّب بدايات النزاع وضمان أن الدبلوماسية ومنع نشوب النزاعات لم يعودا أدوات منفصلة وتعتمد إلى حد كبير على جملة أمور منها حسن نية الأطراف من البلدان المجاورة وتعاونهم. تحقيقا لتلك الغاية، يجب علينا أن نجعل منع نشوب النزاعات عنصرا رئيسيا في طريقة عمل الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن. ويدعو وفد بلدي إلى الدعم والتدريب في مجال آليات الإنذار المبكر التي وضعتها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ودعم إنشاء آليات الوقاية من قبل هيئات المجتمع المدني. ويجب علينا التسليم بأن جهود المجتمع الدولي لأجل منع نشوب النزاعات لم تكن كافية لمنع نشوبها في العالم.

وبالتوقيع على ميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ سعى الأعضاء المؤسسون إلى إيجاد نظام عالمي جديد يقوم على التعددية ويرمي إلى جعل السلام صالحا عالميا مشتركا أُسند الحفاظ عليه إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن، في إطار مسؤولياتهما الرئيسية.

ويؤدي انتشار النزاعات والحروب الأهلية داخل حدود الدول إلى إجهاد منظومة الأمم المتحدة لحفظ السلام التي أنشئت خلال الحرب الباردة للتصدي لمشكلة انعدام الأمن العالمي. ويثير ذلك على سبيل الأولوية مسألة مدى شرعية وضرورة استخدام القوة ضد دولة عضو، دون إذن مسبق من مجلس الأمن، لأجل منع المذابح بحق المدنيين.

ويعدُّ ذلك الموضوع – الذي لا يزال هاما لا سيما في حالات شلل المجلس عند مواجهة أخطر الأزمات – عنصرا محوريا في الشكوك المتعلقة بفعالية صكوك الميثاق. وقد خضعت فعالية تلك الصكوك لاختبار مرير عند مواجهة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم الجماعية مثل تلك التي ارتكبت في الصومال عام ١٩٩٣ وفي رواندا عام ١٩٩٤ وفي البوسنة ١٩٩٥ حتى في ظل وجود إحدى عمليات حفظ السلام في الميدان.

وعلاوة على عمليات حفظ السلام، تنشأ مسألة مشروعية استخدام القوة المسلحة وضرورته أيضا فيما يتعلق بتدخلات التحالفات التي يتم تشكيلها للعمل باسم السلام. ويرى بلدي، أنه يجب أن يستند استخدام القوة بغرض صون السلم والأمن الدوليين على إذن صادر من مجلس الأمن حصرا لكي يمنحه السلطة القانونية اللازمة لمنع أي انتهاك أو إفراط في استخدامها.

ولطالما وجد قادة منظمتنا العالمية والدول الأعضاء – بما يكفي من الشجاعة وفي خضم الأحداث المؤلمة التي واجهناها، بل وفي الميثاق نفسه – الصكوك والوسائل اللازمة لتنشيط المنظومة وإصلاحها لأجل صون السلام. ويصعب الحديث عن

التغيرات التي حدثت في استجابة منظمتنا لحالات الاضطراب العالمي دون تسليط الضوء على التحولات العميقة والمتعددة الأبعاد في عمليات حفظ السلام المستوحاة من دروس مذبحة سريبرينيتسا في البوسنة والإبادة الجماعية لأفراد قبيلة التوتسي في رواندا، وهو ما كشف عنه تقرير الإبراهيمي (S/2000/809). وعلى الرغم من أن تلك التدابير لا تخلو من العيوب، إلا أنها كان الوحيدة التي أنقذت حياة ملايين الأشخاص في كثير من الأحيان، وأدت إلى النجاح في كثير من البلدان، بما فيها تيمور – ليشتي، السلفادور، سيراليون، طاجيكستان، غواتيمالا، كمبوديا، كوت ديفوار، ليبريا، موزامبيق، ناميبيا، هايتي.

وباستطاعة بلدي أن يشهد على فعالية مجموعة أحكام الميثاق المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين حين تتوفر لها الشرعية اللازمة ويتم قبولها بحسن نية. فقد كان نجاح عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، الذي احتفلنا به في هذه القاعة، تتويجا لعملية وُضعت فيها جميع التدابير المنصوص عليها في الميثاق والتي اعتمدها مجلس الأمن موضع التنفيذ في بلدي. وأود أن أشير إلى أهم الخطوات المتخذة، بما في ذلك الاتفاق السياسي والإذن للأطراف قبل نشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وإنشاء نظام الجزاءات، بما في ذلك الحظر المفروض على الأسلحة والماس، فضلا عن الجزاءات الفردية، والإذن باستخدام القوة لتدمير الأسلحة الثقيلة التي تهدد المدنيين، واحترام الاتفاق السياسي ونتائج التصويت المعتمدة من جانب الأمم المتحدة.

إلا أن النظام الدولي للسلام والأمن المستمد من الميثاق قد أصبح في مفترق طرق الآن.

وينبغي أن يوفر استجابات جديدة للتحديات العالمية، مثل الإرهاب وتغير المناخ. ويناشد بلدي المجلس أن يقوم بتقييم أثره على السلم والأمن الدوليين. وهذه التطورات الجديدة تُلزم الأمم المتحدة بإعادة تعريف وظائفها وأساليبها من خلال التركيز على سبل منع الأزمات وتوسيع نطاق الشراكات وتوسيع نطاق أنشطتها للسلام والأمن. وكما شدد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش،

> ''تتطلب الوقاية معالجة الأسباب الجذرية من خلال الركائز الثلاث للأمم المتحدة: السلام والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان. ويجب أن يكون ذلك أولوية بالنسبة لنا في جميع أعمالنا''. (A/72/PV.60، ص ١٧)

وترى كوت ديفوار أن الإصلاح المطلوب بشدة ينبغي أن ينطوي أيضاً على توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، الأمر الذي سيكون رصيداً في مكافحة الإرهاب. وينبغي للمجلس أن يوفر دعماً متزايداً للكيانات في تلك المعركة، مثل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي ليست الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للمشاركة فيها.

وفي ضوء التحديات الجديدة التي تواجه دولنا والدور الذي يجب أن تؤديه الأمم المتحدة معنا، هناك حاجة ملحة للمضي قدماً في إصلاح مجلس الأمن بغية تعزيز شرعيته وقبوله من قبل الجميع. ولن يُشجّع الدول على تحمل مسؤوليتها الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين سوى مجلس أمن قوي يجسد عالم اليوم.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود شخصياً أن أشكر الأمين العام على حضوره هنا لليوم الثاني على التوالي، ولكن الأهم من ذلك على تعليقاته بشأن سورية. وأعتقد أن الوقت قد حان لندرك أنه لا يمكننا أن نواصل غض النظر. وإنني أقدر كثيراً له صرفه للوقت على تقديم هذا النداء شخصياً. وأعتقد أن من المهم لنا جميعاً أن نعرف. ومن المؤكد أننا نتشرف بحضور الأمين العام السابق بان كي – مون معنا اليوم. ونرحّب بعودته إلى داره ونحن سعداء برؤيته.

وأشكر رئاسة الكويت لمجلس الأمن على عقدها لجلسة اليوم. ومن المهم أن نتوقف لبرهة بين الحين والآخر لنفكّر في سبب وجودنا هنا وما الذي يوجه عملنا. وينبغي لنا أن نبدأ بأن نكون صادقين. هناك الكثير من الإطراء الموجه إلى ميثاق الأمم المتحدة. ويدّعي الجميع أنه يتصرّف بدافع منه ووفقاً لمبادئه. ولكن كثيراً ما تتذرع الدول الأعضاء بميثاق الأمم المتحدة لا لتلهم تصرفنا فحسب، ولكن لتبرير عدم اتخاذ إجراءات. وهكذا، فإننا نرى مجلس الأمن لا يتصرف في كثير من الأحيان في الأوقات التي يكون فيها الدفاع عن مبادئ الميثاق ذا أهمية قصوى. ومع ذلك، فإن الأمم المتحدة ليست مجرد مجموعة من الأمم. إن ميثاق الأمم المتحدة يعطي هذا الجهاز الهوية والمعنى الخاصين به. ويلزم الميثاق جميع الأعضاء بالسعي إلى تحقيق السلام والأمن على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير. ويدعو الأعضاء إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. غير أن الأمم المتحدة، في الممارسة العملية، كثيراً ما قصرت في بلوغ هذا المثل الأعلى.

والسيادة أمر بالغ الأهمية. ولن تخسر الولايات المتحدة حقها السيادي في التحكم في قرارها وتقرير مستقبلها. وتتشاطر جميع الدول الأعضاء هذا الحق، ولكنها أيضاً تكافح لتحقيق التوازن بين مصالحها السيادية والحاجة إلى العمل بصورة تعاونية مع الدول الأخرى. ويُلزمنا دستورنا ونظامنا الديمقراطي للحكومة في الولايات المتحدة بأن نعمل لمصلحة شعبنا. وأنا مسؤولة أمام الشعب الأمريكي عما أقول وأفعل. والحكومات التي ليست مسؤولة أمام شعوبها أقل تقييداً. وهي كثيراً ما تشير إلى السيادة لتبرير السلوك السيئ وللادعاء بأنه ليس من عمل المجلس التدخل في شؤونها. لكن السيادة لا تعطي أي بلد الحق في التعدي على حقوق الإنسان والحريات الأساسية للآخرين.

وتقع حقوق الإنسان ضمن عمل مجلس الأمن. وذلك لأن ميثاق الأمم المتحدة يدعو جميع الأعضاء إلى احترام تلك الحقوق، وأيضاً لأن انتهاكات الكرامة الإنسانية تؤدي حتماً إلى أخطار تهدد السلام والأمن. ليست السيادة عذراً لحكومة لاستخدام العنف والاغتصاب لطرد مجموعة من الأقليات إلى بلد مجاور، كما فعلت قوات الأمن البورمية. والسيادة ليست عذراً للمجلس كي لا يفعل شيئاً. وليست السيادة عذراً لنظام لضرب شعبه بالغاز، كما يفعل نظام الأسد في سورية، أو لكي لا يفعل المجلس شيئاً. ليست السيادة عذراً لدكتاتورية لتسيء معاملة شعبها، وتشعل فتيل العنف، وتؤجج نزاعاً إقليمياً ثم تفلت من العقاب.

وإذا كان ذلك صحيحاً فلن يكون هناك سبب لوجودنا هنا. وليكون لكلمات الميثاق معنى، يجب على جميع الدول الأعضاء أن تكون خاضعة للمساءلة وأن تلتزم بها. وليكون لكلمات الميثاق معنى، يجب أن يكون مجلس الأمن مستعداً للتصرف عندما تنتهكها الدول الأعضاء. لقد قام مجلس الأمن بعمل مثير للإعجاب في التصدي لتهديد كوريا الشمالية، ولكن لم تتقيد دول أعضاء كثيرة جداً بالتزاماتها بموجب الميثاق لإنفاذ الجزاءات التي فرضها المجلس. وتواصل بيونغ يانغ في ذات الوقت تطوير ترسانتها النووية، وتهديد جيرانها وترفض رفضاً قاطعاً مناقشة نزع السلاح النووي. يجب علينا أن نحسن أداءنا.

وقد تفرّج المجلس لفترة طويلة جداً على أداء إيران لدور مزعزع جداً للاستقرار في الشرق الأوسط، دون معالجة التهديد الإقليمي الملح الذي تمثله. وفي أوكرانيا، لا تزال روسيا قوة محتلة في القرم وقوة مزعزعة للاستقرار في شرق أوكرانيا. وأودّ أن أكرر: إن الحقوق السيادية للأمم أمر أساسي. ولكن عندما لا نتمسك بمبدأ السيادة من خلال السماح لأنظمة كيم والأسد وبوتين بالعمل مع الإفلات من العقاب، فإن العكس تماماً هو الصحيح. وعندما يوفر مجلس الأمن المساءلة للدول التي تنتهك ميثاق الأمم المتحدة، نقوم بحماية السيادة. وكان هذا هو الحال في عام ١٩٩٠ عندما اجتاح صدام حسين الكويت. بعد

الغزو، تابع صدام تجاهل ١١ قراراً تطالبه بالانسحاب. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، قام مجلس الأمن بفعل الصواب باللجوء إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وأعطى ذلك صدام حسين فرصة أخيرة للقيام بما هو صواب. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩١، بعد أن رفض الامتثال، بدأ ائتلاف يضم ٣٤ بلداً بقيادة الولايات المتحدة معركة تحرير الكويت. وكانت جهود الائتلاف ناجحة. والدليل على ذلك موجود في القاعة اليوم. تتولّى دولة الكويت ذات السيادة رئاسة مجلس الأمن.

وأشكر مرة أخرى أصدقاءنا الكويتيين على عقد جلسة اليوم الهامة. وإنه لتذكير رائع بمقاصد هذه الهيئة. وأهنئ دولة الكويت بأكملها على كونها تذكيراً حياً بما يمكن أن تحققه هذه المؤسسة عندما ترقى إلى مستوى مبادئ الميثاق.

السيد تيليوبيردي (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أودّ أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الوفد الكويتي على عقد جلسة الإحاطة اليوم في الوقت المناسب.

لقد كان موضوع اليوم أساسياً للأمم المتحدة منذ إنشائها. لا تزال مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة صالحة حتى في التاريخ المعاصر للعلاقات الدولية. قبل أكثر من ٧٠ عاماً، أعلنت شعوب الأمم المتحدة عن عزمها على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وإعادة تأكيد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الإنسان وقدره، وتهيئة الظروف التي يمكن في ظلها الحفاظ على العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي، وتعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات الحياة في جو أفسح من الحرية. ومع ذلك، لا يزال العالم في حرب اليوم. في جميع أنحاء العالم، يوجد حوالي ٤٠ نزاعاً مسلحاً متفاوتة الشدة. ويشكل وجود أكثر من ٦٥ مليون مشرد وتدفقات الهجرة دون ضوابط بيئة مواتية للاتجار بالبشر وتجديد ميزانيات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية الدولية.

تشكل كل تلك الظواهر ثمنا باهظا يُدفع جراء السلوك غير المسؤول للدول والحكومات في العلاقات الدولية أو من أجل شعوبها. إن الانتهاكات التي نشهدها تتجاهل أو تشوه تصوراتنا لمقاصد ومبادئ ميثاق المنظمة والقانون الدولي، التي صيغت بعد الحرب الأشد دموية في تاريخ البشرية، صراع أودى بحياة أكثر من ٦٠ مليون شخص. واليوم، أصبح العالم أقرب من أي وقت مضى إلى نقطة توشك عندها صراعات دولية خطيرة على الاندلاع. إن التهديدات باستخدام أسلحة الدمار الشامل، وتزايد التنافس بين القوى الإقليمية، والتوتر الشديد بين الكتل العسكرية السياسية، وأزمة الثقة بين الأطراف الفاعلة الرئيسية في العلاقات الدولية، تشكل مصدر قلق بالغ لنا. وهي تؤكد الحاجة إلى تحول عاجل وجذري في التفكير من الحوار الرفيع المستوى ومنابر التداول إلى العمل الحقيقي.

إن رؤية كازاخستان للتدابير العالمية المناهضة للأعمال العسكرية قد وردت في بيان الرئيس نور سلطان نزارباييف المعنون ”العالم، القرن الحادي والعشرون“. وفي البيان، تم استحضار فكرة وضع برنامج شامل لتحقيق عالم خال من النزاعات بحلول الذكرى المئوية للأمم المتحدة في عام ٢٠٤٥ - ”القرن الحادي والعشرون: عالم خال من الحرب“. وبالنظر إلى أن مقصدين من المقاصد الأساسية لميثاق الأمم المتحدة هما إنقاذ الأجيال اللاحقة من ويلات الحرب واتخاذ تدابير مشتركة فعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلام وإزالتها، يجب أن نبذل جهدا حازما ومتضافرا من خلال الإجراءات الجماعية المسؤولة للدول من أجل القضاء على آفة الحرب والنزاع.

وجرى خلال جلسة إحاطة عقدت في مجلس الأمن في ١٩ كانون الثاني/يناير بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل (انظر S/PV.8162)، أثناء رئاسة بلدنا للمجلس، تبادل واسع ومفيد للآراء. وأبرز وفد بلدي أهمية تدابير بناء الثقة لتحقيق أهداف السلام والأمن التي تؤدي بدورها دورا أساسيا ومتزايدا

في منع نشوب النزاعات وحل المشاكل العالمية الملحة. ونحن نعرف هذا من تجربتنا الخاصة. في الواقع، بناء على مبادرة من بلدي، أنشئ المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، الذي يضم ٢٦ بلدا، قبل ٢٠ عاما، ولا يزال يعمل بشكل صحيح اليوم. إن جهود كازاخستان خلال فترة عضويتها غير الدائمة لمدة سنتين في مجلس الأمن تستهدف السبل العملية لضمان السلم والأمن الدوليين، ولا سيما من خلال جعل وسط آسيا منطقة إقليمية نموذجية للسلم والأمن والتنمية المستدامة والازدهار.

إننا نؤيد استراتيجية تسوية المنازعات المكونة من ثلاثة أجزاء: التوفيق بين السلم والأمن والتنمية المستدامة، من أجل تحقيق تقدم دائم وتنفيذ الاستجابات الإقليمية لمشاكل عابرة للحدود مثل الإرهاب والدمار الإيكولوجي والفقر، وتنسيق التفاعل بين هياكل الأمم المتحدة العاملة كأمم متحدة واحدة لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفعالية في أنشطة المنظمة في الميدان.

لدينا كل الاستراتيجيات وأفضل الممارسات اللازمة والمجربة عبر الزمن، لتغيير العالم نحو الأفضل. وبهذه الطريقة وحدها، من خلال سياسات محلية وخارجية مسؤولة يمكن التنبؤ بها، يمكننا أن نتصدى بفعالية وبشكل جماعي للتحديات والتهديدات في عصرنا، وأن نمضي قدما على طريق الإبداع، والتقدم والرفاه الاقتصادي والأمن الدولي للجميع دون ترك أحد يتخلف عن الركب.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على تركيز اهتمام مجلس الأمن على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأشكر أيضا الأمين العام ومعالي الأمين العام السابق، السيد بان كي - مون، على إحاطتيهما اليوم.

إن جلسة اليوم، كما قال الرئيس، تعقد في الذكرى السابعة والعشرين لتحرير الكويت، ويشكل ذلك مثالا واضحا على أن الأمم المتحدة تفي بأحد مقاصدها الرئيسية، وهو صون السلم والأمن الدوليين. نحن، بوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، علينا مسؤولية التقيد بالمثل العليا للميثاق والعمل ضمن إطار الأمم المتحدة لحل المشاكل العالمية الأكثر صعوبة. وعندما أجبر العنف المروع في ولاية راخين الروهينغيا على الفرار، اضطلع مجلس الأمن بدور حيوي، وركز انتباه العالم على الحالة، وشجع السلطات على اتخاذ إجراءات على أرض الواقع. وعلينا الآن أن نتخذ المزيد من الإجراءات لضمان العودة الآمنة والطوعية، وينبغي لنا أن نزور المنطقة.

يجب على أعضاء المجلس العمل معا لتحقيق مقاصد الميثاق. عندما نقوم بذلك، نحقق النجاح. لقد بقينا متحدين في التزامنا بتوفير الأدوات اللازمة لتحقيق السلام في كولومبيا وفي دعمنا لعملية السلام في قبرص. وقد نجحنا في ليبريا وكوت ديفوار. وبقينا متحدين في إدانتنا لتنظيم داعش وضرورة المساءلة عن الأعمال الفظيعة التي ارتكبها أعضاء تلك الجماعة، وبقينا متحدين في إدانتنا للانتهاكات الصارخة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقانون الدولي، حيث استخدمنا الجزاءات لتقييد مواصلة ذلك البلد لبرامج غير قانونية نووية ومتعلقة بالقذائف التسيارية. وفي هذا السياق، تؤدي الجزاءات دورا حاسما في صون السلم والأمن الدوليين. ويشكل تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، التي توازن بين تخفيف الجزاءات والقيود النووية الصارمة، إنجازا هاما آخر للمجلس، وتمثل خطوة رئيسية إلى الأمام لمنع إيران من تطوير قدراتها النووية.

لكن هناك حالات أوقف فيها انقسام المجلس تقدمنا. ولا يمكننا أن نتجاهل المحاولات الروسية لإعادة رسم حدود أوروبا. ويصادف هذا الشهر الذكرى السنوية الرابعة لضم شبه جزيرة القرم بصورة غير قانونية، في انتهاك للمادة ٢ من الميثاق. ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان في شرق أوكرانيا، وندعو الاتحاد الروسي إلى التقيد بالتزامات اتفاق

مينسك التي تعهد بها. ومن الأهمية بمكان أن نتمسك بسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

كما لا يمكننا تجاهل الصراع الذي لا يزال مستعرا في سورية أو أسبابه. ويشكل الصراع السوري بجميع أحداثه البغيضة وبؤسه الإنساني، مثالا لما أنشأنا الأمم المتحدة من أجل منع وقوعه. لقد أثبتنا أنه يمكننا العمل معا لتخفيف معاناة الشعب السوري. وعندما اتخذنا القرار ٢٣٩٣ (٢٠١٧)، جرى تمكين الأمم المتحدة من مواصلة تقديم المعونة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها، عبر خطوط النزاع والحدود.

إن إدراك أننا قادرون على تحقيق النتائج، يجعل إخفاقاتنا أكثر إحباطا. وتترتب على هذه الإخفاقات عواقب مدمرة. إن هجوم نظام الأسد الوحشي على الغوطة الشرقية، بما في ذلك التقارير عن استخدام الأسلحة الكيميائية، يسبب مستويات غير مسبوقة من المعاناة. إن استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية يشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني. الغوطة الشرقية ليست منطقة تهدئة. بل هي منطقة موت ودمار. ويجب أن نعمل معا لإنهاء الصراع ومنع المزيد من المعاناة للشعب السوري، وآمل أن يتمكن المجلس قريبا من إصدار قرار بهذا المعنى. وتشكل محادثات جنيف، الطريق الوحيد المستدام لإحلال السلام. ولا تزال المعارضة تشارك بصورة بناءة وبحسن نية ودون شروط مسبقة. ويجب على نظام الأسد أن يقوم بنفس الشيء.

يجب علينا أيضا مساءلة النظام السوري وغيره على الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية. عدم قيامنا بذلك أمر غير مقبول. يجب أن نبين أن لهذه الأعمال البغيضة عواقب. وقد خلُص تحقيق دولي مستقل قام به فريق خبراء، أنشأه مجلس الأمن، إلى استخدام النظام وتنظيم داعش أسلحة كيميائية. ويجب ألا نسمح للإجراءات الروسية بإجبارنا على إغلاق هذا التحقيق وثنينا عن متابعة المساءلة.

ورغم خلافاتنا في مجلس الأمن، فقد أثبتنا قدرتنا على إظهار الوحدة في مواجهة الشدائد. ويجب علينا أن نسعى جاهدين للقيام بذلك بشكل أكبر، وأن نفكر بطريقة إبداعية في كيفية إيجاد حلول مشتركة. إن المملكة المتحدة من بين الدول الموقعة على مدونة قواعد السلوك التي وضعتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، ونحن ملتزمون بعدم التصويت أبدا ضد مشروع قرار ذي مصداقية بشأن منع وقوع فظائع جماعية أو وضع حد لها.

إننا نؤيد تماما جهود الأمين العام ومقترحاته الرامية إلى تحسين قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات والتصدي لها وتعزيز التنمية. ويشمل ذلك الإصلاحات في مجال حفظ السلام، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الملايين من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين الذين يساعدون على حماية المدنيين في جميع أنحاء العالم.

ويجب علينا أيضا أن نواصل التصدي بلا هوادة لآفة العنف الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين وأن نعترف بالآثار الضارة غير المتناسبة للنزاعات على المرأة والدور الهام الذي تضطلع به المرأة في بناء السلام.

ويجب علينا أن نشجع زيادة التعاون مع المنظمات والترتيبات الإقليمية، على النحو المبين في الميثاق، سواء مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في كفاحها ضد حركة الشباب، أو الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في جهودها لحل النزاعات، أو القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في مكافحة الإرهاب في غرب أفريقيا.

لقد صاغ أسلافنا ميثاق الأمم المتحدة باسم شعوب العالم للمساعدة على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ونحن نحقق نجاحا في بعض الأماكن؛ ونخفق بشكل مؤسف، في أماكن أخرى. فلنفكر جميعا في ما يمكننا عمله أكثر من ذلك لكي نرقى إلى مثل الميثاق – ميثاقنا.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تثني الصين ثناء كثيرا على الرئاسة الكويتية لمبادرتها بعقد مناقشة اليوم. وأرحب ترحيبا حارا بقدوم نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي، معالي السيد الصباح، إلى نيويورك لترؤس هذه الجلسة.

وأود أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش وأرحب بعودة الأمين العام السابق، معالي السيد بان كي - مون.

لقد وُلدت الأمم المتحدة في أعقاب وهج الانتصار العالمي على الفاشية. وجسد ميثاق الأمم المتحدة أفكار الشعوب المحبة للسلام في جميع أنحاء العالم، وهو يحمل آمال جميع الأمم في تحقيق السلام والتنمية.

يشهد عالم اليوم تغييرات عميقة لم نرى لها مثيلا منذ قرن من الزمان. ويجب أن نظل أوفياء لجدول أعمالنا وأن نتمسك برسالتنا وأن نصون بقوة مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ونواصل الدفع قدما بروح ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي أن نعمل معا لبناء طراز جديد من العلاقات الدولية، يقوم على التعاون المفيد للجميع، وبناء مجتمع المصير المشترك للبشرية. وأود أن أتشاطر الأفكار التالية مع أعضاء مجلس الأمن.

أولا، ينبغي للبلدان أن تقيم شراكات قائمة على المساواة والتشاور والتفاهم. فالتساوي في السيادة قاعدة هامة تنظم العلاقات بين الدول. ويجب احترام سيادة البلدان، كبيرة كانت أم صغيرة، قوية أم ضعيفة، غنية أو فقيرة. ويجب عدم السماح بالتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتقيد بتعددية الأطراف، وأن يسعى إلى تحقيق الثقة المتبادلة والتعاون المربح للجميع وأن يتخلى عن عقلية الحرب الباردة وألعاب المحصلة الصفرية وأن يتصرف على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي وميثاق الأمم المتحدة، وذلك بالتعزيز المطرد للديمقراطية في العلاقات الدولية وإدارة الشؤون العالمية من خلال التشاور.

ثانيا، ينبغي للبلدان أن تسعى جاهدة لبناء عالم يسوده الأمن من خلال المساهمات المشتركة والتبادل. فلا يمكن لأي بلد بمفرده أن يقف بمعزل عن البلدان الأخرى في مواجهة التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية، بما في ذلك الإرهاب والنزاعات الإقليمية وأزمة اللاجئين وتغير المناخ. ومن المهم تعزيز نظرة استشرافية لتحقيق الأمن الشامل والمشترك والتعاوني والمستدام والنهوض بالتعاون الدولي في جميع المجالات واعتماد نهج كلي لمعالجة المسائل الأساسية للأمن العالمي والإقليمي وبناء الأمن العالمي.

ثالثا، ينبغي أن تحترم البلدان عمل الأمم المتحدة بوصفها القناة الرئيسية للوساطة وأن تصون مهمة وسلطة المجلس. فالمجلس، بوصفه آلية الأمن الجماعية لصون السلم والأمن الدوليين، مزود بولاية مقدسة بموجب الميثاق. وينبغي لنا أن ندعم المجلس في التصرف وفقا لميثاق الأمم المتحدة في السعي إلى التسوية السلمية للنزاعات بالوسائل السياسية وبالردم الكامل لهوة الخلافات عن طريق الحوار والتشاور.

وتقف الصين على استعداد، بوصفها أول الموقعين على الميثاق وعضوا مؤسسا للأمم المتحدة وعضوا دائما في مجلس الأمن، لتحمل مسؤولياتها وبمواصلة الالتزام بالحفاظ على النظام الدولي المتمحور حول الأمم المتحدة والتمسك بالقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، استنادا إلى الميثاق، وبالعمل جنبا إلى جنب مع الدول الأعضاء الأخرى والأمم المتحدة وتقديم إسهامات أكبر في السلم العالمي والتنمية المشتركة والتعاون الدولي.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشارك الآخرين في الإعراب عن التقدير للرئاسة الكويتية على تنظيم هذه المناقشة الرفيعة المستوى وتسرنا رؤيتكم، سيدي الرئيس، تترأسون هذه الجلسة. في وقت نواجه فيه تحديات وتهديدات غير مسبوقة

للسلم والأمن العالميين، فإن الحاجة إلى تعددية الأطراف لم تكن مطلقا ضرورية لضمان الاستجابة الجماعية بقدر ما هي الآن.

وذلك ما يجعل إعادة تأكيد مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة أمرا حتميا للحفاظ على النظام العالمي الحالي على أساس شراكة متجددة، وفقا لروح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونحن نعرف من التاريخ أن عصبة الأمم، سلف المنظمة، فشلت في منع اندلاع الحرب العالمية الثانية لسبب أساسي، وهو أن أعضاءها ظلوا غير مبالين بالتجاهل الصارخ لمقاصد ومبادئ القانون الدولي التي تنظم العلاقات بين الدول.

وبالطبع، لا يمكن لأحد أن يعبر بشكل أفضل وأقوى وأكثر إقناعا عن هذه المسألة من الأمين العام نفسه وسلفه، السيد بان كي - مون، ونشكرهما معا على ملاحظاتهما الهامة. ويسعدنا بالفعل أن نرى السيد بان كي - مون معنا هنا اليوم.

ظلت الأمم المتحدة ولا تزال، على الرغم من التحديات وأوجه القصور الكثيرة جدا، تشكل منظمة لا غنى عنها. وتظل مبادئ ومقاصد ميثاقها كذلك صالحة اليوم، مثلما كانت قبل ٧٠ عاما، لصون السلم والأمن الدوليين وتعزيز احترام حقوق الإنسان وضمان التنمية المستدامة للجميع. والمسألة تتعلق بالكيفية التي يمكننا بها تطبيقها على نحو يتسق مع حقائق عصرنا من أجل تلبية احتياجات وتطلعات الأجيال الحالية والمقبلة. ولذلك، فإننا نؤيد خطة الإصلاح، على حد قول الأمين العام،

”لجعل الأمم المتحدة أكثر قدرة على الاستجابة لاحتياجاتنا وتطلعاتنا، نحن الشعوب، التي أوجدت هذه المنظمة“.

ونحن فعلا نعيش في عالم متزايد الترابط والتكافل، ويمكن لما يحدث في أي ركن من أركان العالم أن يؤثر علينا جميعا بسهولة، سواء كان ذلك إرهابا أو انتشار أسلحة الدمار الشامل أو تغير المناخ أو وباء صحيا. ولا يمكن لأحد أن يكون بمنأى عن هذه المشاكل، ولا يمكن لأحد أن يدعي المقدرة على التصدي لها بمفرده. ولا يمكننا أن نفعل ذلك إلا إذا عملنا معا بصورة جماعية، تمشيا مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

ويتطلب ذلك منا الوفاء بالتزاماتنا بحسن نية، ولا شك في أنه كانت هناك إخفاقات شوهت صورة المنظمة ومصداقيتها ومنحت المشككين ما يكفي من الأسباب لتوجيه الانتقادات. ولكن ينبغي أيضا ألا ننسى أن هناك بالفعل حالات أثبتت فيها المنظمة صلابة إرادتها ودافعت عن مبادئها بقوة. وبسبب ذلك، فإن بلدا تم الاعتداء على سلامته الإقليمية قبل ٢٧ سنة، في انتهاك صارخ للميثاق، لم يتمكن من استعادة سيادته فحسب، بل يمكنه الآن الإدلاء بدلوه في تعزيز وصون السلم والأمن الدوليين.

فانظر إلى مدى رمزية ذلك، وعليه يترأس هذا البلد اليوم أعمال مجلس الأمن بعد ٢٧ عاما من تحريره. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتهنئة شعب دولة الكويت وحكومتها في هذه المناسبة الهامة. وإنه لمن المصادفة التاريخية أنّ إثيوبيا كانت عضوا في مجلس الأمن في ذروة حرب الخليج واتخذت موقفا مبدئيا قائما على ميثاق الأمم المتحدة بالتضامن مع الكويت، ليس لإدانة الغزو الذي تعرضت إليه فحسب، بل أيضا للتأييد التام لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة الرامية إلى استعادة سيادتها. ولا شك أنه ينبغي أن نستخلص الدروس من بعض الإنجازات التي حققتها الأمم المتحدة وأن نتحلى بالشجاعة للاعتراف بأوجه القصور أيضا مع بذل جميع الجهود اللازمة لتجاوزها.

وقد أتيحت لمجلس الأمن العديد من الأدوات المتوخاة في الميثاق لمعالجة المشاكل المتعددة الأوجه التي يواجهها العالم. ويتسم الفصل السادس من الميثاق بالوضوح فيما يتعلق بأسبقية التسوية السلمية للمنازعات، فضلا عن التحلي بالقوة والحزم إزاء ضرورة اتخاذ تدابير وقائية لتفادي نشوب النزاعات قبل اندلاعها.

وينص الفصل السابع على معايير العمل المتعلق بالتهديدات التي يتعرض لها السلام وانتهاكات السلام وأعمال العدوان، في حين ينص الفصل الثامن على الترتيبات الإقليمية. وللأسف، لا يزال يتعين علينا الاستفادة التامة مما يتيحه الميثاق لمساعدتنا في التغلب على قيود سياسات الفشل الذاتي التي تستند إلى حسابات المصالح الوطنية الضيقة، والتي تؤدي بحكم الواقع إلى ازدواجية المعايير. ويقوض ذلك بدوره مصداقية مجلس الأمن بوصفه الجهاز الذي يضطلع بالمسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

والمسألة الأهم هنا هي ضرورة الاتساق والتحلي بالصدق إزاء مبادئ الميثاق: المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي وعدم التدخل والتسوية السلمية للمنازعات. وقد تترتب عن عدم القيام بذلك عواقب خطيرة، وبلدي شاهد على ذلك. وأود أن أقتبس في هذا الصدد مما قاله الإمبراطور هيلا سلاسي الذي دعا إلى العدالة عندما تعرضت إثيوبيا للعدوان في عام ١٩٧٥ إلا أنه ظل ثابتا على التزامه بنظام الأمن الجماعي الدولي على الرغم من الفشل التام من جانب عصبة الأمم. وما زالت العبارات الواردة في خطابه أمام الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣ يتردد صداها إلى اليوم، وهي الكلمات التي أود أن أختتم بها ملاحظاتي:

> ”يعرب ميثاق الأمم المتحدة عن أنبل تطلعات الإنسان: نبذ استخدام القوة في تسوية المنازعات بين الدول [و] صون السلم والأمن الدوليين. غير أن هذه العبارات أيضا هي نفسها الواردة في عهد [عصبة الأمم] وهي مجرد كلمات، لن تكون ذات قيمة إلا بإبداء إرادتنا لاحترامها وإعطائها مضمونا ومعنى. وتقع على عاتق هذه المنظمة وجميع أعضائها مسؤولية جسيمة إزاء تعلُّم حكمة التاريخ وتطبيقها على مشاكل الحاضر كي يتسنى للأجيال المقبلة أن تولد وتعيش وتموت في سلام“. (A/PV.1229، صفحة ١).

السيد إيسونو مبنغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): تعرب جمهورية غينيا الاستوائية عن امتنانها لدولة الكويت على عقد هذه المناقشة التي تتيح للدول الأعضاء في الأمم المتحدة فرصة للنظر في مبادئ الميثاق ولتأكيد أهميتها. ويتزامن هذا الحدث مع الذكرى السنوية السابعة والعشرين لغزو العراق للكويت في عام ١٩٩١. وكان التعاون الدولي عاملا حاسما في تحرير الكويت. وإن من دواعي سرورنا أن نرى نائب رئيس وزراء الكويت معنا هنا اليوم. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على بيانه الثاقب، ونرحب بحضور السيد بان كي - مون، الأمين العام السابق، فضلا عن بيانه.

وكما نعلم، فإن الأمم المتحدة قد نشأت نتيجة للدمار الذي سببته الحرب العالمية الثانية في وقت كان فيه ذلك الدمار لا يزال حيا في الذاكرة الجماعية للبشرية. ولذلك السبب كانت تلك القناعة قد تجذرت لدى أولئك الذين اجتمعوا في سان فرانسيسكو وعقدوا العزم على عدم السماح بتكرار الأخطاء نفسها التي أدت إلى نشوب حربين عالميتين دمويتين. وقد كانت كلتاهما نكسة هائلة بالنسبة للبشرية من جميع النواحي. وعليه، فإن الهدف هو التوصل إلى صيغة ملائمة لتمكين شعوب العالم من العيش معا في سلام وبفضل القواعد العادلة التي تمكنهم من تحقيق الرخاء. وكان الغرض الرئيسي من صياغة الميثاق هو تحقيق السلام الدائم للبشرية.

ولأجل تحقيق السلام والرخاء اللذين سعينا إليهما بقصارى جهدنا، كان من الأهمية بمكان وضع قواعد منصفة للتعايش في إطار نظام يمكن فيه معالجة جميع المشاكل التي قد تنشأ بصورة جماعية. وعليه، فقد صحّ المبرر لإنشاء منظمة مثل الأمم المتحدة لأن ذلك قد أتاح إمكانية عقد اجتماعات من شأنها

أن تمكّننا من مناقشة المشاكل التي قد تعرِّض التعايش المشترك بيننا للخطر.

وقد سلّط فخامة السيد أوبيانغ نغيما مباسوغو، رئيس غينيا الاستوائية، الضوء على مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة في البيان الذي أدلى به أثناء المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر بقوله:

”وتجدر الإشارة مرة أخرى إلى أن الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة يجسد عزم الدول الأعضاء على بناء عالم ينعم بالسلام والرفاه للبشرية من خلال تشجيع علاقات الصداقة والاحترام المتبادل، حفاظا على استقلال وسيادة كل دولة“. (A/72 13 صفحة ١٠)

وتتماشى كلمات رئيس بلدي مع قناعة الأمين العام بأهمية الأمن الجماعي بوصفه أداة للوقاية ولفكرة الحاجة الملحّة إلى زيادة استخدام الدبلوماسية من أجل السلام. ووفق هذا النموذج لا يمكن النظر إلى الجزاءات، على سبيل المثال، باعتبارها غاية في حد ذاتها، وليست التدخلات، سواء كانت عمليات حفظ السلام أو تدابير رامية إلى إعادة إرساء النظام العالمي، سوى تجسيد لعجز النظام وأصحاب المصلحة عن تنفيذ مبادئ الدبلوماسية الوقائية التي أشار إليها الأمين العام.

ولا يمكننا إنكار بعض الإنجازات الهامة والتقدم المحرز الذي سجلته الأمم المتحدة على مدى أكثر من سبعة عقود من وجودها في تعزيز السلام والأمن والتعاون الدولي. فقد أدت تلك الإنجازات إلى تغييرات حقيقية ولا رجعة فيها في عالم اليوم. وقد شهدنا نحن الأفارقة تلك الإنجازات التي أسهمت إسهاما كبيرا في تمكين بعض بلداننا من تبوء مكانها بصفتها دولا كاملة العضوية في الأمم المتحدة بعد استقلالها.

وما زال الميثاق أداة صالحة وذات أهمية غير منقوصة. ويجب علينا جميعا أن نواصل الدفاع بعزم عن مقاصده ومبادئه. ويجب أن تستند العلاقات الدولية، التي لا بد أن تكون عادلة وديمقراطية، إلى المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة: المساواة بين البلدان، واحترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ويجب الحفاظ على قدسية هذه المبادئ ويتعين على جميع الدول الدفاع عنها.

ويجب أن تسترشد العلاقات والتفاعلات بين الدول بالاحترام المتبادل وعلى أساس المساواة، حتى يمكن للجميع الإسهام في تحقيق المصلحة العامة. ويجب معالجة المسائل ذات الاهتمام الدولي والإقليمي عن طريق التشاور والتعاون والتفاوض. وبهذه الطريقة وحدها يمكن التصدي للتحديات مثل الإرهاب والتهديدات المحدقة بالسلام، علاوة على حل النزاعات والمنازعات بين البلدان والمشاكل الناشئة عن تغير المناخ، في جملة أمور، بصورة مرضية.

وللأسف، ما زلنا نلاحظ انتهاكات للميثاق، مما يضعف الدور المحوري الذي يجب أن تؤديه الأمم المتحدة باعتبارها إطارا للحوار والدبلوماسية. ولوقف هذا الاتجاه، فمن المهم تجديد تعددية الأطراف وروح التوافق بين الدول الأعضاء، وبطبيعة الحال، الإصرار على إضفاء الطابع الديمقراطي على الهياكل والعمليات الداخلية للمنظمة.

ويجب ألا نكون ساذجين أو أن نرضى بأي شيء. إن العالم يتغير، ويجب على المنظمة أن تعرف كيف تتكيف وتتوقع تغييراً من هذا القبيل. إن نجاح المنظمة وأهميتها في عالم يتطوّر باستمرار يعتمد إلى حد كبير على ما ذكرته للتو. وميثاق الأمم المتحدة مرن بما يكفي لكي يكون قادراً على الاستجابة للتحديات الجديدة المعقدة المعروضة علينا. ومع ذلك، فينبغي لنا، نحن الدول الأعضاء، أن نتحلى بالشجاعة

الكافية لتحديث هياكل المنظمة وإجراءاتها؛ وإلا فإن المصداقية والمشروعية والسلطة الأخلاقية لمقاصد ومبادئ الميثاق ستتعرّض لمزيد من التشكيك والتقويض.

والتطورات في السيناريو الحالي تنطوي على تحد واضح للجميع. فالشؤون الدولية تشهد عملية تغيير يمكنها، من جهة، أن تعطي فرصاً جديدة للتعاون الاقتصادي، وتمثّل، من جهة أخرى، التحدي المتمثل في مواجهة التهديدات والتحديات الأمنية.

إن بناء الاقتصاد العالمي، وتعزيز التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، ومكافحة التدهور البيئي، وما إلى ذلك، هي الإجراءات التي يجب أن تؤدي إلى التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي ينبغي أن يكون لها أثر إيجابي على زيادة الرفاه والمساواة بين مختلف شعوب العالم. وهذه الاحتياجات أكثر إلحاحاً في أفريقيا، القارة التي تعاني أكثر من غيرها من أوجه القصور في العالم المعاصر.

وكما سبق أن قلنا، فإن العالم في تغير مستمر ولم يعد كما كان قبل ٧٠ عاماً. ويتضح ذلك في طبيعة النزاعات المسلحة، وخاصة قدرتها على إلحاق الدمار والمعاناة. وينبغي أن تتكيف استجابة المجتمع الدولي مع الواقع الجديد والتحديات التي نواجهها جميعاً. وفي تلك العملية، تؤدي الأمم المتحدة دوراً حيوياً، ولا تزال مقاصدها ومبادئها مفيدة إذا استخدمت بشكل فعال.

ويجب على العالم أن يسترشد بمبدأ التعايش السلمي في العلاقات الدولية. وعندما يتعلق الأمر باختيار النظم الاجتماعية والنماذج الإنمائية، لا بدّ من احترام السمات الفريدة لكل بلد. ويجب أن يظل مبدأ المساواة في السيادة بين جميع البلدان على حاله، ويجب أن تسود العدالة والمساواة الدوليتان ويجب أن تطبق قواعد القانون الدولي دائماً دون الكيل بمكيالين.

لقد تعرّض أمن غينيا الاستوائية للتهديد في عدة مناسبات، وقع آخرها في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وبفضل التعاون الدولي، الذي نود أن نذكره هنا، تمكنا من تجنب ما كان من الممكن أن يكون مذبحة حقيقية لأراضي غينيا الاستوائية. ولذلك، فإنني أختتم بياني بالقول إن شعار جمهورية غينيا الاستوائية – الوحدة والسلام والعدالة – الذي يوجّه إجراءات السياسة الخارجية لبلدنا يتفق تماماً مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): ترحب بيرو بعقد هذه الجلسة. ونحن ممتنون أيضاً للإحاطة الإعلامية النيرة التي قدّمها الأمين العام أنطونيو غوتيريش، ونرحب في نيويورك بالأمين العام السابق بان كي – مون، الذي نشكره على عرضه القيم جداً. وعلى وجه الخصوص، نرحب بحضور الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية الكويت، وغيره من كبار المسؤولين.

في ضوء التعقيد المتزايد للتحديات العالمية التي نواجهها اليوم، ترى بيرو أن تعزيز تعددية الأطراف وتجديد المنظمة لجعلها أكثر اتساقاً وفعالية في دعم صون السلام أمر بالغ الأهمية. ولذلك، فإننا نؤيد الإصلاحات التي دعا إليها الأمين العام، ونشجعه على المثابرة في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن هذه لحظة مناسبة للغاية للتفكير في صحة المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين.

وفي هذه المناسبة، سوف نركز على أهمية مبدأ التسوية السلمية للنزاعات وعلى منظمة أكثر نشاطاً في تعزيز الوسائل السلمية الواردة في الفصل السادس من الميثاق: المفاوضات والتحقيق والوساطة والتراضي والتحكيم والتسوية القضائية واللجوء إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية.

ونرحب بمبادرات الأمين العام في هذا المجال، وتحديداً بوساطته ومساعيه الحميدة في العديد من البلدان، بهدف منع

نشوب النزاعات والحيلولة دون تصعيدها. وننتظر بشغف إنشاء مجلس استشاري رفيع المستوى بشأن الوساطة ومجلس الأمن.

وتمشياً مع هذه المبادرة، تشجع بيرو المجلس على الاضطلاع بدور أكثر نشاطاً في عمله لتعزيز لجوء الدول الأعضاء إلى الوسائل السلمية التي ذكرتها للتو والتوصية بذلك، والتي نحن مقتنعون بأنها ستشكل إسهاماً كبيراً في تحقيق السلام والأمن الدوليين. وهذا الاقتناع يستند إلى تجربتنا. لقد لجأت بيرو في تاريخها الحديث إلى محكمة العدل الدولية، وإلى التحكيم والمفاوضات بدعم من البلدان الصديقة من أجل حل النزاعات الحدودية الحساسة والمعقدة مع جيرانها – الجيران الذين نحظى معهم، بعد أن تم حل هذه المنازعات سلمياً الآن، بأفضل علاقات الثقة والتعاون.

إن بيرو ملتزمة بالقانون الدولي وتطويره التدريجي، وهذا هو السبب في أننا نشعر بالقلق إزاء الطريقة غير المنظمة التي كثيراً ما يُفسّر بها ميثاق الأمم المتحدة. ويعزو هذا التفسير صفات مطلقة إلى مبادئ معينة، على حساب أخرى. فمن جهة، كثيراً ما يكون هناك نزاع بين مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل؛ ومن جهة أخرى، بين العدالة والوفاء بالتزامات الدول وفقاً للميثاق نفسه، بما في ذلك المسؤوليات في مجال حقوق الإنسان. وعادة ما يؤدي هذا إلى مأزق، الأمر الذي يعرقل للأسف التعاون المطلوب لنظام الأمن الجماعي من أجل تطوير الدبلوماسية الوقائية الفعالة لصالح السلام والأمن الدوليين.

ونظراً لهذه الحالة، يجب أن نضع في اعتبارنا أن المبادئ الواردة في المادة ٢ من الميثاق موجهة نحو العمل الجماعي، وأنها، في هذا الصدد، تكميلية. يفرض الميثاق على جميع الدول الأعضاء أن تتعاون، مع احترام سيادة كل منها، لكي تنفذ الغايات الواردة في المادة ١.

وفي هذا الصدد ولكي أختم كلامي، نود أن نشير إلى أن الغرض الأول المكرس في الميثاق هو على وجه التحديد صون السلام والأمن الدوليين. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتطلب الميثاق منا صراحة اتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع وإزالة التهديدات التي يتعرض لها السلام.

وكما ذكرنا، نحتفل هذا الشهر بذكرى تحرير بلدكم، سيدي الرئيس، الذي كان ممكناً بفضل رد المجلس على عمل عدواني سافر، في تنفيذه للفصل السابع من الميثاق قبل ٢٧ سنة مضت. وفي تلك المناسبة، خلص الأمين العام خابيير بيريث دي كوييار إلى بعض النتائج الهامة من ذلك الفصل في التاريخ وعرضها في تقريره السنوي. وفي ضوء أهميتها لتطبيق أكثر فعالية للفصل السادس من الميثاق، أود أن أشير إلى بعضها هنا:

> ”لقد أوضحت عمليات القتال في الخليج بصورة موجعة أن الخراب الذي حلّ بدولتين، وما صحبه من خسائر لا تحصى في الأرواح البريئة، ... وتخريب للبيئة، ومعاناة هائلة للملايين، يمثل إخفاقاً مذهلاً للدبلوماسية الجماعية. ولذلك، فالتأكيد في أعقاب هذه العمليات ينصبّ من جديد وبشكل صائب على الحاجة إلى دبلوماسية وقائية... فالدبلوماسية الوقائية تفترض مقدّماً وجود قدرة على الإنذار المبكر، وهو ما يعني، بدوره، وجود قاعدة بيانات موثوق فيها ويتم تكوينها بصورة مستقلّة“. (A/46/1، صفحة ٣ و ٤)

إن هناك تكاملا بين الأمين العام حين يكون مزودا تزويدا كاملا بالوسائل التي تقتضيها المادة ٩٩ من الميثاق، وبين مجلس الأمن (وفقا لروح المادة ٣٤) حين يحتفظ بجدول للسلم لا يقتصر على البنود التي تدرج رسميا“ (A/46/1 الصفحة ٤).

وبعد أكثر من ربع قرن، ربما تكون التحديات والتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن أكثر تعقيدا، ولكن من الواضح أن المبادئ والمقاصد المكرسة في الميثاق تظل سارية وذات صلة.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني للكويت لعقدها هذه المناقشة الهامة بمناسبة الذكرى السنوية لتحريرها في عام ١٩٩١. ولا يزال ذلك، يشكل مثالا ممتازا على كيفية تحمل مجلس الأمن لمسؤوليته باتخاذ تدابير جماعية طبقا للميثاق. إن استضافة الكويت لمؤتمر للمانحين بشأن العراق يظهر فهما عميقا لكيفية إسهام ازدهار واستقرار بلد جار في أمن ورفاهية بلد جار آخر. إن التعاون الإقليمي هو عبارة عن مصلحة ذاتية مستنيرة ويمثل أحد الركائز الأساسية للسلم والأمن الدوليين.

وأود أن أشيد بحضور الأمين العام السابق بان كي – مون، وكل ما قام به من عمل لتعزيز قيم الميثاق. وأود أيضا أن أشيد بالأمين العام على إحاطته الإعلامية هذا الصباح. ونحن نؤكد بقوة ونكرر دعوته إلى الوقف العاجل للأعمال العدائية من أجل السماح بتقديم الإغاثة الإنسانية في الغوطة الشرقية وأماكن أخرى في سورية. ونحن نعمل بجد، مع الكويت والدول الأعضاء الأخرى في المجلس، لضمان أن نتمكن من اتخاذ قرار ملموس بشأن هذه المسألة في القريب العاجل.

لقد اعتمد ميثاق الأمم المتحدة بعد حربين عالميتين. وفي ذلك الوقت، كان الغرض من الميثاق واضحا. وكما قال لنا الأمين العام غوتيريش عند توليه منصبه: ”لقد أنشئت الأمم المتحدة لمنع الحرب بجعلنا نمتثل لنظام دولي قائم على القواعد“ (S/PV.7857، الصفحة ٣). إن الميثاق يشكل أساس نظامنا للأمن الجماعي. لكن جعل هذا النظام مفيدا للجميع، يعني بأنه يتعين على كل دولة عضو القيام بدورها. وينبغي لكل دولة عضو الالتزام بالدفاع عن النظام القائم على القواعد الذي ينص عليه الميثاق. وهذه ليست مجرد مسألة سياسية، بل هي التزام قانوني.

وتم تحقيق الكثير بموجب أحكام الميثاق، ولكن يجب علينا أيضا أن نسلم بأن التطلعات التي نصت عليها مقاصده ومبادئه، والمتمثلة في العيش في سلام وأمن بدون عنف، لا تزال بعيدة المنال. إن استمرار العدوان والضم غير الشرعي للأراضي في أوكرانيا والمعاناة التي لا تطاق التي يتعرض لها السكان المدنيون في سورية، وعدم قدرتنا على إيجاد حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، واستمرار العنف والأزمات الإنسانية في الصراعات الدائرة في اليمن وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيا، والتقارير المروعة عن الانتهاكات في ميانمار، تشكل كلها إهانة لهذا النظام.

وبموجب المادة ٢٤ من الميثاق، يتصرف المجلس، بما في ذلك الأعضاء المنتخبون وغير المنتخبين على حد سواء، بالنيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة ويتعين عليهم القيام بذلك، وفقا للميثاق ومقاصده ومبادئه. وتقع على الأعضاء الدائمين مسؤولية خاصة. وهذا هو السبب في أن استخدام حق النقض لحماية المصالح الوطنية الضيقة في حالات الفظائع الجماعية أمر غير مقبول إطلاقا. وأدعو جميع الأعضاء إلى الالتزام بمدونة قواعد السلوك التي طرحتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية والمبادرة الفرنسية المكسيكية بشأن ضبط النفس في استخدام حق النقض، ولا سيما في حالة وقوع فظائع جماعية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يقوم النظام العالمي على نظام عادل ومنصف يكون فيه للدول تمثيل عادل. ونكرر الحاجة إلى إصلاح المجلس لكي يجسد حقائق عالم اليوم.

وتتضمن الأحكام المتعلقة بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، على النحو المبين في الفصل السادس من الميثاق، أدوات قوية لتسوية المنازعات قبل أن تتصاعد وتتحول إلى صراعات خطيرة. وأود أن أبرز خمس أدوات ينبغي للمجلس أن يستفيد منها بشكل أفضل.

وتتجلى الأداة الأولى في العمل المبكر لحل النزاعات سلميا، وفقا للمادة ٣٣. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك استجابة المجلس للأزمة في غامبيا في العام الماضي. وقد ساهم عمل المجلس المبكر

والسريع في منع اندلاع العنف المحتمل. واتخذ مجلس الأمن، الذي يعمل عن كثب مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، القرار ٢٣٣٧ (٢٠١٧) بالإجماع، والذي يدافع عن المبادئ الديمقراطية. لقد أدى نظام الأمن الجماعي وظائفه، وتم تأييد النظام الدولي القائم على القواعد.

ثانيا، ينبغي للمجلس أن يدعم الوساطة والمساعي الحميدة بطريقة مشتركة وداعمة وموحدة. ونرحب بتشكيل المجلس الاستشاري الرفيع المستوى للأمين العام المعني بالوساطة، وينبغي للمجلس أن يدرس الكيفية التي يمكن بها دعمه. وتعد المشاركة الرئيسية للمرأة في منع نشوب الصراعات وحلها أمرا أساسيا. وتسهم الشبكة السويدية للوساطة النسائية في عمليات السلام في جميع أنحاء العالم، ويسرنا أن نعرض هذه التجربة.

ثالثا، تعتبر المنظمات الإقليمية الأطراف الفاعلة الرئيسية في مجال منع نشوب الصراعات وتسوية المنازعات على الصعيد الإقليمي. وينبغي للمجلس أن يستفيد استفادة كاملة من الفصل الثامن من الميثاق وأن يشجع على تسوية المنازعات عن طريق الترتيبات الإقليمية وأن يظل على علم بكيفية دعم المجلس للجهود الإقليمية الرامية إلى منع نشوب الصراعات. وفي هذا السياق، نرحب بالاجتماعات المنتظمة بين المجلس ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، فضلا عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ويمكن لعملية هلسنكي في أوروبا أن تشكل نموذجا لبناء الثقة، حيثما تكون تلك الوسائل غائبة، كما هو الحال في الشرق الأوسط.

رابعا، تسهم الهيئات القضائية، مثل المحاكم الدولية، في حل المنازعات في إطار سيادة القانون. وتواصل محكمة العدل الدولية الاضطلاع بدور هام في هذا الصدد. وينبغي للمجلس أن ينظر بصورة أكثر فعالية في إمكانية التوصية بإحالات إلى المحكمة. وبالإضافة إلى محكمة العدل الدولية، يتزايد عدد آليات تسوية المنازعات واللجوء إلى هذه الآليات. وللمحكمة الجنائية الدولية، بوصفها رادعا للجرائم الدولية، دور رئيسي في منع نشوب الصراعات. وينبع قرار تفعيل اختصاص المحكمة بالنظر في جريمة العدوان مباشرة من ميثاق الأمم المتحدة.

وأخيرا، نناشد الأمين العام زيادة استخدام صلاحياته، بما في ذلك بموجب المادة ٩٩، لتوجيه انتباه المجلس إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد صون السلم والأمن الدوليين. وبطبيعة الحال، نشجع أعضاء المجلس على الاستجابة لهذا التوجيه. وقد اتخذ الأمين العام هذه الخطوة فيما يتعلق بميانمار في أواخر العام الماضي، ليسترعي انتباهنا إلى الحالة هناك وإلى آثارها المحتملة خارج حدود ذلك البلد.

لقد قال الأمين العام السابق كوفي عنان في عام ٢٠٠٥ بأننا

”لن نتمتع بالتنمية بدون أمن أو أمن بدون تنمية. ولكن ... لن نتمتع بأي منهما بدون الاحترام العالمي لحقوق الإنسان“.

ولذلك، يجب النظر إلى دور المجلس في منع نشوب الصراعات في السياق الأوسع نطاقا.

إن الوقاية تتطلب معالجة الأسباب الجذرية للصراعات وعدم الاستقرار، قبل أن تصل إلى جدول أعمال المجلس بوقت طويل. وتمثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تهدف إلى إقامة مجتمعات سلمية وشاملة ومستدامة، إلى جانب خطة السلام المستدامة، الخطة الرئيسية للوقاية. ونرحب بالدراسة المشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي ”مسارات للسلم“ بشأن النُهج الشاملة لمنع نشوب الصراعات العنيفة، ونحن نؤيد بقوة خطة الأمين العام للإصلاح التي تهدف إلى وضع التنمية المستدامة ومنع نشوب الصراعات واستدامة السلام في صلب عمل الأمم المتحدة.

ويمكن أن تشكل الانتهاكات والاعتداءات على حقوق الإنسان البوادر الأولى لاندلاع الصراعات. وعلى العكس من ذلك، يسهم احترام حقوق الإنسان وحمايتها في معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، مما يساعد على منع نشوب الصراعات وحلها واستدامة السلام. ونحن نؤيد تأييدا تاما مبادرة الأمين العام لحقوق الإنسان أولا كأداة للإنذار المبكر والوقاية.

ومن المهم أكثر من أي وقت مضى أن تتصرف الدول الأعضاء بناء على المبادئ وأن تستند إلى قراراتها وإجراءاتها بشأن القانون الدولي. لذلك، أود أن أختتم بياني بالتأكيد مرة أخرى على أن لمجلس الأمن أهمية أساسية في دعم النظام الدولي القائم على القواعد، على النحو المبين في الميثاق. وهذا يعني أنه يتوقع من الدول الأعضاء أن تتصرف وفقا للميثاق، وأنه يتعين على المجلس أن يكفل مساءلة الدول، فضلا عن الأفراد، عن أخطر انتهاكات الميثاق. إن هذا النص الاستشرافي الرائع، الذي لدي نسخة منه هنا بألوان بارزة، وآمل أن يساعد ذلك على تنفيذه، لا يزال ساريا تماما، ولكننا بحاجة إلى تحسين استخدام أحكامه والأدوات التي يتيحها.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يسرني أن أراكم، سيدي، تترأسون مجلس الأمن. ونحن نعلم أهمية تاريخ اليوم، وأنه يتزامن مع مناسبة هامة. ونعرب عن امتناننا أيضا للأمينين العامين على مشاركتهما في جلسة اليوم. وأنا سعيد للغاية برؤية السيد بان كي مون بين ظهرانينا.

ونشكركم سيدي الرئيس، على عقدكم جلسة اليوم. إن الموضوع الذي اقترحتموه وثيق الصلة للغاية في سياق الحالة الراهنة للعلاقات الدولية والدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة ومجلس الأمن في هذا الصدد.

إن مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، المتمثلة في استقلال الدول ومساواتها في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، تمثل الأساس لعلاقات حسن الجوار فيما بين الدول وتعاونها البناء والمفيد بشكل متبادل، ويصب في مصلحة الجميع.

وللأسف فقد شهد العالم، طوال تاريخ الأمم المتحدة، العديد من الأمثلة على التجاهل الواضح للميثاق، إلى حد الاستخدام غير المشروع للقوة والتدخل السافر في شؤون الدول وتدمير الغرباء للمبادئ الاجتماعية التقليدية والتغيير العنيف للأنظمة وفرض المعايير الثقافية والاجتماعية الغريبة. ولتحقيق هذه الأهداف، فإننا كثيرا ما نرى تلاعبا بمفاهيم مثل المسؤولية عن الحماية وسيادة القانون وحقوق الإنسان أولا وصكوك التدخل الأخرى، التي لا تتمتع بالضرورة بتأييد توافقي. ونتيجة لذلك، فإن العبء الملقى على عاتق مجلس الأمن، وهو المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، لا يخف أبدا. وحالات النزاع، التي غالبا ما تثار من الخارج، تنشأ بانتظام ملحوظ. غير أننا غالبا ما نرى، في نفس الوقت – بدلا من بذل الجهود لحل جميع هذه المشاكل معا من خلال حوار مهني مبني على الاحترام المتبادل والمساواة – ضخا مصطنعا لجو من التوتر والريبة. وبدلا من العمل الجماعي، نرى التدابير الانفرادية والضغوط والتهديدات الاقتصادية، بما في ذلك التهديد باستخدام القوة، التي ليس من بينها أي تدبير يتوافق مع القانون والنظام الدوليين.

والسبب، كما نراه، واضح تماما. فبعض الدول تجد صعوبة في قبول الحقيقة البديهية المتمثلة في أن عهد الحرب الباردة، إلى جانب عهد العالم الثنائي القطب، قد ولى. إن العالم يمر بعملية إنشاء نظام عالمي جديد أكثر عدالة وديمقراطية ومتعدد المراكز. ويكمن جوهره في نشوء وتعزيز مراكز جديدة للقوة الاقتصادية والنفوذ السياسي. والحقيقة أن هذه التعددية القطبية هي تجسيد للتنوع الثقافي والحضاري للعالم المعاصر، ولرغبة الشعوب في تقرير مصيرها وتوقها الطبيعي للإنصاف. وينبغي لنا أن نتكيف مع حقيقة أن الدول ترغب في بناء حياتها من دون دفع من الآخرين أو مشورتهم غير المطلوبة. وبالمناسبة، أود أن أذكر السيدة هيلي

بأنه لا يوجد نظام في روسيا. فما لدينا هو رئيس منتخب قانونيا وحكومة معينة. وأطلب من وفد الولايات المتحدة أن يحترم على الأقل أبسط الأعراف الدبلوماسية مستقبلا. وبالمناسبة، لسورية، كذلك حكومة قانونية، شئنا أم أبينا.

لقد شهدنا يوغوسلافيا وليبيا تقصفان في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، والعراق يحتل بذرائع كاذبة. ولم يتحمل أحد المسؤولية عن أي من تلك الأعمال الإجرامية، على الرغم من المحاكم الجنائية الدولية التي أنشأها المجلس والتجارب التي أحيلت فيها حالات إلى هياكل خارجية فضلت أن تغض الطرف، بشكل مخجل، عن كل هذا، سواء كانت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو المحكمة الجنائية الدولية. وقد مكنت الفوضى التي زرعت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من تصاعد الإرهاب الدولي، وأدت إلى إنشاء تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة. وفي نهاية المطاف، وجد العالم نفسه في مواجهة شبه دولة إرهابية كاملة تسببت في رعب ومعاناة لا يمكن تصورهما. ولم يتم بعد هزيمتها النهائية الهائلة الكلفة. وفي الوقت نفسه فإن مسألة سيادة سورية وسلامتها الإقليمية لا تزال تمثل ورقة مساومة في التطلعات الجيوسياسية للفيف من الأطراف الفاعلة الخارجية. وقد أدت الفوضى التي نشأت في ليبيا إلى زيادة تفاقم التهديد الإرهابي في أفريقيا. وعندما نذكر أين نشأت هذه الأزمة، ومن الذي جلب الديمقراطية إلى ذلك البلد بقنابله، يشيحون بوجوههم في خزي. يجب علينا أن ننظر في عواقب أعمالنا، لا أن نعيش بالشعارات. ويجب علينا أن نسوي الأزمات والنزاعات الطويلة الأمد مثل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، لا أن نثير المزيد والمزيد من النزاعات الجديدة.

وقد أدى التحريض المفتوح من الخارج إلى تغيير النظام الدستوري في أوكرانيا وتفشي النزعة القومية والنازية الجديدة، وإلى نشوب نزاع داخلي مسلح وإلى سقوط أعداد مهولة من الضحايا في المناطق الجنوبية الشرقية من البلد. إني أتساءل، لماذا لم نسمع في ذلك الوقت، في عام ٢٠١٤، عن أهمية منع نشوب النزاعات، وهو موضوع رائج اليوم وسط عدد من الوفود؟ وبالمناسبة، هذا اليوم بالذات، ٢١ شباط/فبراير، يصادف العام الرابع على توقيع الرئيس فيكتور يانوكوفيتش وزعماء المعارضة اتفاقا بشأن تسوية سياسية في أوكرانيا. وأود أن أذكر المجلس بأن ذلك الاتفاق قد تنكر له أعضاء المعارضة الذين استولوا على السلطة في كييف في اليوم التالي، مع الإقرار الصامت لضامنيه. إن لروسيا مصلحة مباشرة في إنهاء النزاع في أوكرانيا في أقرب وقت ممكن، وهي على استعداد للقيام بكل ما في وسعها لتحقيق ذلك. إننا نعمل بنشاط في إطار فريق الاتصال في مينسك، في صيغة نورماندي، وقد قدمنا مبادرات مختلفة في مجلس الأمن. ولكن، إذ تواصل كييف تخريب عملية مينسك وتسويق قصتها عن ما يحدث في أوكرانيا للعالم، وإذ لا تزال سلطات كييف تستغل دعم رعاتها، فلا يوجد سوى القليل من الأمل في حدوث تطورات بناءة.

إننا نشهد اليوم ظاهرة جديدة على نطاق لم يسبق له مثيل تاريخيا – ظاهرة اتهامات عشوائية للبلدان بالتدخل في الشؤون والعمليات الداخلية. تلك وسيلة مريحة جدا لتبرير الأعمال غير المشروعة من دون تكليف الذات بتقديم أدلة، وفي الوقت نفسه إلهاء العالم، إلى حد ما، عن الاستمرار في التدخل في شؤون الدول ذات السيادة.

وأود أن أذكر المجلس بأنه في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٧٢/٧٢ بشأن إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف، والذي يحدد بوضوح عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، وعدم الاعتراف بالانقلابات كوسيلة لتغيير النظام وضرورة حظر المحاولات الرامية إلى ممارسة ضغوط مخالفة للقانون، بما في ذلك تطبيق التشريعات الوطنية خارج الحدود الإقليمية، في العلاقات

الدولية. وقد صوّتت أغلبية عظمى من الدول الأعضاء مؤيدة لذلك القرار. لقد حان الوقت للبدء في تنفيذه، لرفض المعايير المزدوجة وإظهار التزام حقيقي بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة المحددة للنظام، وهو أمر ضروري أكثر من أي وقت مضى في العلاقات الدولية المتزايدة التعقيد لعالم اليوم.

واليوم، قيل الكثير عن الغوطة الشرقية وعن شواغل الدول الأعضاء والأمين العام نفسه المعرب عنها بشأن الحالة هناك. ولدينا اقتراح محدد. نود أن نطلب من الرئاسة أن تعقد جلسة مفتوحة لمجلس الأمن غدا لمناقشة الحالة في الغوطة الشرقية. إنني أعتقد أن ذلك ضروري، في ضوء الشواغل التي استمعنا إليها اليوم وحتى تتمكن جميع الأطراف من طرح آرائها وفهمها للحالة وتقترح الحلول لها.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أبدأ بنقل النداء الذي وجهه السيد إيمانويل ماكرون، رئيس فرنسا، من أجل هدنة إنسانية في سورية. تدين فرنسا بشدة القصف الذي يجري في الوقت الراهن للغوطة الشرقية، حيث السكان المدنيون هم الضحايا الرئيسيون، وتدعو المجلس إلى اعتماد مشروع القرار الذي أعدته السويد والكويت في أقرب وقت ممكن، لكي يتسنى وقف الأعمال العدائية في سورية. فالحاجة إليه ملحة وكبيرة، طالما أن الحالة هناك هي الأسوأ منذ أن بدأت المأساة في سورية.

أود أن أشكر الرئاسة الكويتية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة بشأن موضوع نعتز به كثيرا – هو احترام مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه باعتبارها عنصرا أساسيا من عناصر صون السلم والأمن الدوليين. إن هذه المناقشة تُعقد في وقت مناسب بوجه خاص، إذ أنها تأتي بعد مرور ٢٧ عاما على تحرير الكويت، وهو ما تفخر فرنسا بالمشاركة فيه. إن حضوركم، سيدي الرئيس، يدل على أهمية هذه الجلسة. وبالرغم من أن وزير خارجية بلدنا، السيد جان – إيف لودريان، لم يتمكن من الحضور، فقد طلب مني أن أبلغكم بترحيبه بمبادرتكم وتأييده الكامل لها. وأرحب أيضا بالأمين العام وأشكره على إحاطته الإعلامية، كما أشكر السيد بان كي – مون على حضوره وعلى إحاطته الإعلامية.

إن صون السلم والأمن الدوليين هو الهدف الرئيسي لمنظمتنا، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من الميثاق، الذي يمثل منذ أكثر من ٧٠ عاما الإطار الذي يجمعنا وحجر الزاوية المؤسس لعملنا. إن الميثاق هو صميم وأصل نظامنا للحوكمة العالمية، التي تشكل الأساس للنظام المتعدد الأطراف – الذي بُني على أنقاض الحرب العالمية الثانية بتطلعات عالمية، من البداية، للحفاظ على السلام من خلال منظومة قواعد واقعية تنطبق على الجميع. وأقتبس من البيان الذي ألقاه الرئيس ماكرون أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، ”في عالم اليوم لا يوجد شيء أكثر فعالية من تعددية الأطراف“. (انظر A/72/PV.4، صفحة ١٠) وأكبر التحديات التي نواجهها – انتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، وتغير المناخ، والهجرة، والتنمية غير المتكافئة، والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني ولحقوق الإنسان، والتحديات الجديدة التي تثيرها التكنولوجيا – هي تحديات عالمية لا يمكن معالجتها إلا على الصعيد العالمي على أساس متعدد الأطراف.

وفرنسا مقتنعة اقتناعا راسخا بأننا في كل مرة نقبل فيها بتسوية الأزمات الدولية خارج الإطار المتعدد الأطراف ومنظومة القواعد التي اعتمدناها في عام ١٩٤٥، فإننا نسمح لقانون الغاب بأن يسود.

وبعد مضي أكثر من ٧٠ عاما على توقيع الميثاق، الذي يوجهنا إلى اتخاذ ”التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرع بالوسائل السلمية“، يجب على المجلس مواصلة جهوده الرامية إلى الاستفادة الكاملة من الأدوات التي يوفرها الميثاق لنا لتمكيننا من الوفاء بمسؤوليتنا الأساسية – وهي

صون السلم والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات رئيسية لأعمالنا الحالية والمقبلة.

أولا، علينا أن نجعل تسويتنا السلمية للمنازعات أكثر فعالية من خلال جعل منع نشوب النزاعات حقيقة واقعة. فتسوية المنازعات بالوسائل السلمية إحدى الأدوات الرئيسية للميثاق، على النحو المبين في الفصل السادس. وهي تقوم بدور رئيسي، ولا سيما عندما تكون الدول المعنية مستعدة وقادرة على المشاركة في حوار صادق وبناء، أو على حل نزاعها من خلال هيئة مستقلة ومحايدة. وقد يبدو ذلك أمرا بديهيا، ولكن المادة ٣٣ من الميثاق تذكرنا بشكل مفيد بأن التفاوض من الأدوات الأساسية لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وهو يسفر بانتظام عن نتائج ملموسة في صون السلام وفي جميع مجالات الشؤون الدولية. وخطة العمل الشاملة المشتركة، التي أقرها المجلس في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بشأن المسألة النووية الإيرانية، مثال ممتاز على ذلك، كونها جاءت نتيجة لمفاوضات طويلة ومعقدة وثمرة لمثابرة المشاركين في هذه المفاوضات. وعملية السلام الكولومبية مثال آخر، في إطار مختلف، على تحقيق النجاح نتيجة للعمل الدؤوب في سياق المفاوضات والوساطة. والواقع أن الميثاق يحدد الوساطة والمصالحة باعتبارهما من الأدوات المتاحة لنا.

وفي ذلك الصدد، نرحب بجهود الأمين العام لتعزيز ذلك الجانب من جوانب عمله من خلال الاستفادة الكاملة من مساعيه الحميدة، وكذلك من الهياكل والخبرات المتوفرة لدى الأمانة العامة في مجال الوساطة، وهو ما تؤيده فرنسا تأييدا كاملا. ويعتمد هذا الحشد على القدرة على التنبؤ والعمل قبل نشوب الأزمات من خلال الإنذار المبكر والعمل في مرحلة مبكرة. ومن المرجح أن يزيد إنشاء ”المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة“ من تعزيز قدرة الأمين العام على اتخاذ إجراءات. وفي العديد من الحالات المدرجة على جدول أعمال المجلس حاليا، تتمثل مهمة رئيسية للممثلين الخاصين أو المبعوثين الخاصين للأمين العام في القيام بدور الوسيط لإجراء المفاوضات المعقدة ولكن الضرورية. ويتبادر إلى ذهني بصفة خاصة الحالة في سورية أو ليبيا أو اليمن.

والوساطة هي إحدى مكونات الوقاية والتي ينبغي أن تكون بوجه أعم إحدى الأولويات. وكما أكد الأمين العام منذ بداية ولايته، يجب علينا بشكل جماعي أن نكون أكثر فعالية في منع تدهور الحالات واندلاع النزاعات أو نشوبها مجددا. وعلينا أن نحشد الجهود لجعل ذلك الهدف حقيقة واقعة. وينطوي ذلك على وضع رؤية عالمية واستباقية. فالوساطة يمكن أن تساعد في تخفيف حدة التوترات السياسية، ولكن بالإضافة إلى ذلك، علينا أن نأخذ في الحسبان العوامل المتعددة للهشاشة، وفي مقدمتها حقوق الإنسان والبعد الاقتصادي والاجتماعي وتأثير تغير المناخ.

إن تعزيز السلام المستدام في أعقاب اتخاذ القرارين التوأمين لعام ٢٠١٦ (قرار المجلس ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠) أمر أساسي من أجل تحقيق ذلك الهدف. وتقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ عليه (S/2018/43) هو إسهام هام في تحقيق تلك الغاية، لكنني أود أيضا أن أشيد بالجهود التي بذلها السيد بان كي – مون في ذلك الصدد.

ثانيا، يجب أن نواصل تعزيز احترام القانون الدولي واعتمادنا على العدالة الدولية، التي تسهم إسهاما كاملا في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وفي ذلك الصدد، تؤكد فرنسا الدور الأساسي الذي تقوم به محكمة العدل الدولية، أحد الأجهزة المنشأة بموجب الميثاق، في تعزيز سيادة القانون الدولي. وندرك إسهامها الهائل في هذا الإطار الذي لا غنى عنه. ومن خلال عملها، تساعدنا المحكمة على فهم أن سيادة القانون لا تقتصر على معالجة المفاهيم النظرية وأنها تخدم بشكل ملموس صون السلم والأمن الدوليين.

ولا يمكن تصور إمكانية صون السلام والأمن الدوليين من دون احترام وحماية حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. غير أن انتهاكات حقوق الإنسان والكوارث الإنسانية تستمر أمام أعيننا في سلسلة لا يمكن تحملها. ففي سورية، كما ذكرت في البداية، وفي اليمن وفي بورما وفي العديد من الصراعات المسلحة الأخرى، يجب علينا اتخاذ إجراءات لكفالة احترام القانون الدولي الإنساني. وهذا ليس مجرد شرط لحماية شعوب الأمم المتحدة – حسبما هو مكرس في الميثاق – بل إنه أيضا أفضل ضمان لعدم ارتكاب أبغض الأعمال أثناء نزاع ما.

ويجب أن نتذكر الآن أكثر من أي وقت مضى أن احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ليس تنازلا أو فضلا بل إنه ضرورة حتمية. وأخيرا، فإن مكافحة الإفلات من العقاب ضمانة لازمة للحيلولة دون تكرار تلك الانتهاكات ولضمان أن يصبح تعزيز السلام والمصالحة أمرا ممكنا. والشراكة الدولية التي أُطلقت في ٢٣ كانون الثاني/يناير لمكافحة إفلات الذين تثبت إدانتهم باستخدام الأسلحة الكيميائية من العقاب، هي تذكرة بدور فرنسا الحاسم بشأن تلك المسألة.

ولا تزال الجرائم الجماعية التي تُرتكب اليوم تهز ضميرنا العالمي وتُذكرنا بكل مبدأ من المبادئ التي ألهمت صياغة الميثاق. وتمثل كل جريمة من تلك الجرائم فشلا جماعيا في الاضطلاع بمسؤوليتنا عن حماية السكان المدنيين. وعلى خلفية تلك الإخفاقات في تحقيق الأمن الجماعي، تسلط فرنسا الضوء على دور المحكمة الجنائية الدولية، التي تحتفل بالذكرى السنوية العشرين لإنشائها في هذا العام، في توفير سبل الانتصاف لضحايا الفظائع الجماعية وتحقيق العدالة لهم.

ولكن للمجلس أيضا دور يؤديه في ضمان عدم حدوث هذه المآسي. ومنذ عام ٢٠١٣، دعا رئيس الجمهورية الفرنسية إلى تعليق حق النقض في حالة الفظائع الجماعي – بوصفه تعبيرا عن الالتزام الجماعي والسياسي والطوعي للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن فيما يتعلق بمسؤوليتهم الخاصة. وقد اتخذنا تلك المبادرة بالاشتراك مع المكسيك، ويدعم أكثر من نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ذلك الجهد وتلك القراءة الطموحة والعملية للميثاق. ومن واجبنا حقا أن نؤكد أن شغل مقعد دائم هو مسؤولية وليس امتيازا وينطوي على ممارسة تلك المسؤولية في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأود في هذه المناسبة، سيدي الرئيس، أن أرحب ترحيبا حارا بدعم بلدكم لهذه المبادرة.

ثالثا وأخيرا، حيثما تقتضي الظروف ذلك، فإن المجلس ليست أمامه الفرصة فحسب لاستخدام تلك الأدوات، بل إنه ملزم أيضا بذلك، لإنفاذ مبادئ الميثاق ومقاصده.

أهم تلك الأدوات عمليات حفظ السلام. منذ عام ١٩٤٨، ضحى ٣٤٣٨ من الرجال والنساء بأرواحهم، في هذه العمليات، وأود أن أشيد إشادة خاصة بتضحياتهم اليوم. ونحن جميعا مدينون لهم بسلامتنا.

إن المبادئ التي يعمل وفقا لها اليوم زهاء ١٠٠ ٠٠٠ من حفظة السلام في جميع أنحاء العالم تكمن في صميم ديباجة ميثاق الأمم المتحدة من أجل إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، والعمل معا من أجل صون السلم والأمن الدوليين، وتأكيد إيماننا بحقوق الإنسان الأساسية. وفي مواجهة الصراعات المتزايدة التعقيد، يتعين على عمليات حفظ السلام لدينا الاضطلاع بمهام أساسية وصعبة، بما في ذلك، أولا وقبل كل شيء، حماية المدنيين وتعزيز التسوية السياسية للنزاعات. في حين شهدنا نجاح حفظة السلام في كوت ديفوار وليبريا وسيراليون وتيمور – ليشتي، على سبيل المثال، ندرك الصعوبات التي علينا مواجهتها، ويجب أن نعمل جماعيا مع البلدان المساهمة بقوات، والجمعية العامة، والدول المضيفة والمنظمات الإقليمية، لجعل عمليات حفظ السلام أداة أكثر فعالية واستراتيجية وتشغيلية.

في ذلك الصدد، من المهم جدا أن ندعم الزيادة في عدد شركائنا الإقليميين، الذين أصبحوا جهات فاعلة رئيسية في حل الأزمات. ومرة أخرى أثبت الميثاق النظرة الاستشرافية الواردة في الفصل الثامن. من خلال العمل الموحد للمجلس وبالتنسيق مع المنظمات الإقليمية على الجبهتين السياسية والتشغيلية سوف نتمكن من التصدي للتحديات الراهنة للسلم والأمن.

إن الفصل السابع من الميثاق يوفر لنا أداة أخرى من الأدوات التي لا تتطلب استخدام القوة، وأعني بذلك بطبيعة الحال، الجزاءات الدولية، وهنا أود أن أشدد على أن كلاهما قسرية ومحفزة. تلك الجزاءات يمكن عكس مسارها ما أن يتوقف الأشخاص والمنظمات عن كونهم تهديدا للسلم والأمن الدوليين أو عن انتهاك التزاماتهم الدولية. بهذه الطريقة، فإن الجزاءات المحفزة التي يفرضها المجلس على إيران مهدت السبيل أمام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ويبين ذلك الإمكانات القوية للتفاعل الفعّال بين مختلف الأدوات المتاحة للمجلس عندما تنفذ على الصعيد الاستراتيجي. وأود أن أشير أيضا إلى تزايد طابع الجزاءات الموجه ضد الأفراد والمنظمات التي تهدد السلم والأمن الدوليين، والتقليل من أثرها على المدنيين. لقد فعل المجلس الكثير في هذا الصدد، وكان التقدم المحرز في السنوات الأخيرة رائعا.

أخيرا، كما قلتم، يا سيادة الرئيس، فإن تجربة الكويت في عملية التحرير في ١٩٩١، والتي كانت ثمرة العمل المشترك للعديد من الدول بإذن من مجلس الأمن، بيّنت أن استخدام القوة وفقا لقواعد الميثاق، يلزم أحيانا لدعم القانون الدولي.

في الختام، أود أن أقول إن احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ينبغي ألا تكون سببا لرفض أي إصلاح له على الإطلاق. تم إصلاح الميثاق في عام ١٩٦٥ لتمكين مجلس الأمن من توسيع عضويته. وينبغي إصلاحه مرة أخرى بغية تكييف تشكيل المجلس مع واقع العالم اليوم، وضمان التمثيل العادل للدول الصاعدة، مع الحفاظ على الطابع التنفيذي وعملية صنع القرار فيه. إن فرنسا تؤيد إصلاح مجلس الأمن، وموقفنا من ذلك معروف جيدا. ويشمل توسيع فئتي العضوية، لهذا نؤيد إضافة مقعد دائم لأعضاء مجموعة الأربعة وزيادة الوجود الأفريقي، بما في ذلك في صفوف الأعضاء الدائمين.

إن النظام الدولي الجديد، وانتشار الأزمات والتهديدات واستمرار الحروب المأساوية والأهوال التي تخلفها، كما هي الحالة في سوريا، كلها تذكرنا يوميا بضرورة إصلاح منظمتنا لكي تتكيف مع تحديات عصرنا. وسيتطلب ذلك من المجلس نفسه العمل على إيجاد وسائل للتغلب على الانقسامات، لضمان تحقيق مقاصد ومبادئ الميثاق التي لا تزال مرشدا فعالا يهتدي به عملنا في خدمة السلم والأمن الدوليين. تلك هي مسؤوليتنا المتقاسمة ومصلحتنا المشتركة.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): باسم مملكة هولندا، أود أن أعرب عن خالص شكرنا للكويت على عقد هذه الجلسة بعد ٢٧ عاما على تحريرها. وأود أن أشكر الرئاسة الكويتية بصفة خاصة على تزويد وفد بلدي بعدد من نسخ ميثاق الأمم المتحدة بغلاف برتقالي اللون وهو اللون الوطني لمملكة هولندا. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام والأمين العام السابق بان كي – مون على إحاطتيهما الإعلاميتين. إنه لشرف عظيم لي، سيدي الرئيس، بصفتكم نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية الكويت، أن أراكم تترأسون جلستنا.

في عام ١٩٤٥، أنشأ ميثاق الأمم المتحدة نظاما دوليا جديدا يرتكز على قواعد. فالميثاق يحمي الدول من أعمال العدوان، وحالة الكويت خير مثال على ذلك، ولا سيما ما يحدثه المجلس من أثر عندما يكون متحدا. وينص الميثاق على تهيئة الظروف للأمن والسلامة، وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية المستدامة. إن الأساس الذي يستند إليه النظام

القانوني الدولي، ودستور مملكة هولندا يلزمان حكومتنا بتعزيز تطوير النظام القانوني الدولي.

خرج الميثاق إلى حيز الوجود في سان فرانسيسكو قبل ٧٢ عاما. كان إدوارد ستيتينيوس، وزير خارجية الولايات المتحدة في ذلك الوقت، أحد الأطراف الفاعلة الرئيسية في مؤتمر الأمم المتحدة المنشئ للمنظمة الدولية، المعروف أيضا بمؤتمر سان فرانسيسكو. وفي الجلسة الأولى لمجلس الأمن، قال،

''سواء نجح أم لم ينجح الميثاق، فذلك سيتوقف على الطريقة التي يضطلع بها أعضاء مجلس الأمن بالالتزام الخاص الذي تعهدوا به. وهذا الالتزام يجب الاتفاق عليه ليتسنى للمجلس أن يكون قادرا على التصرف، وأن يتصرف بفعالية'' (S/PV.1، صفحة ٧).

اسمحوا لي أن أكرر ما قاله. إن أعضاء مجلس الأمن لديهم التزام بالاتفاق ليتسنى للمجلس أن يكون قادرا على التصرف، وأن يتصرف بفعالية، وأن ذلك الالتزام يتعلق بشكل خاص بالأعضاء الدائمين في المجلس واستخدام حق النقض. وفي ضوء ذلك، سأركز على ثلاثة مجالات هامة نرى أن المجلس يتصرف فيها بفعالية، أي وقاية فعالة وعمليات حفظ السلام فعالة، ومساءلة فعالة. وتتعلق نقطتي الثالثة بالوقاية.

ومن أنجع السُبل لمنع نشوب صراعات مسلحة من خلال تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. تنص المادة ٣٣ من الميثاق على أن تكون جميع الآليات متاحة لأطراف النزاع، بما في ذلك التسوية القضائية والتحكيم والوساطة. أذكر تماما احتفال عام ٢٠١٣ الذي جرى في قصر السلام في لاهاي بشأن المادة ٣٣، وشارك في ذلك الاحتفال الأمين العام آنذاك، السيد بان كي – مون. إن لاهاي، العاصمة القانونية للعالم، فخورة باستضافة قصر السلام، الذي يضم المحكمة الدائمة للتحكيم. ومحكمة العدل الدولية هي الهيئة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة. ولا يمكنها أن تحقق أهدافها إلا عندما تقبل جميع الدول الأعضاء الاختصاص الإلزامي لها، ولذلك ينبغي لها القيام بذلك، ولا سيما الأعضاء الدائمون في المجلس. أما المجلس فلديه الأدوات والمسؤولية لكفالة تسوية الأطراف لمنازعاتها بفعالية وبالوسائل السلمية. فلنستخدم هذه الأدوات.

وتتعلق نقطتي الثانية بحفظ السلام الفعّال. فعندما تفشل الوقاية، تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الأساسية عن استعادة السلم والأمن الدوليين. تتجلى مرونة الميثاق في قدرة المجلس على نشر عمليات حفظ السلام، رغم أنه لا يتطرق إلى كلمة ''حفظ السلام''. إن البيئات المعقدة وذات المخاطر العالية تضع تحديات جديدة أمام عمليات حفظ السلام، كما ذكر الأمين العام هذا الصباح. لذلك عندما نتولى رئاسة المجلس في آذار/مارس، سوف نركز على العمل الجماعي لتحسين عمليات حفظ السلام التي ستكون موضوع المناقشة الرفيعة المستوى في ٢٨ آذار/مارس.

إن جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في عمليات حفظ السلام تتقاسم المسؤولية لكفالة أن تصبح عمليات حفظ السلام أكثر فعالية. ومن مسؤولية المجلس توفير ولايات قوية تعالج التحديات التشغيلية في الميدان. ومن مسؤوليته أيضا العمل بفعالية، عندما تتنصل الدول المضيفة من التزاماتها، وتقوض أنشطة الأمم المتحدة أو تستهدف مواطنيها.

أما النقطة الثالثة فتتعلق بالجزاءات والمساءلة. لا يمكن أن يُبْنى السلام المستدام على الإفلات من العقاب.

وقد أنشأ المجلس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وأحال حالتين إلى المحكمة الجنائية الدولية. وشكل فريقا مستقلا للتحقيقات في الجرائم المرتكبة في العراق على يد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وهو ما نرحب به. وبهذه الإجراءات، أرسل المجلس رسالة واضحة إلى الضحايا مفادها أنه يمكن تحقيق العدالة، وإلى الجناة بأنهم سيخضعون للمساءلة.

وعندما تتقاعس الحكومات الوطنية عن كفالة المساءلة الجنائية، يصبح من مسؤولية المجلس تحقيقها. والإحالة وحدها لا تكفي؛ والمحكمة الجنائية الدولية بحاجة إلى سلطة الإنفاذ التي يتمتع بها المجلس عندما ترفض الدول الامتثال لأحكامها. وعندما تقع انتهاكات واسعة النطاق للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، تتوقع الدول الأعضاء من المجلس اتخاذ إجراءات. وإجراء تحقيقات في الجرائم التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية ليس كافيا. إذ يجب على المجلس أيضا أن يكفل ملاحقة الجناة وتقديمهم إلى العدالة.

وعندما تُستخدم المواد الكيميائية كسلاح، يجب على المجلس ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية اتخاذ إجراءات. وتؤيد ١١٥ من الدول الأعضاء، بما فيها بلدي، ''مدونة قواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب''، التي أعدتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية. كما نؤيد بالطبع مبادرة فرنسا والمكسيك بشأن امتناع الأعضاء الدائمين عن استخدام حق النقض في حال ارتكاب فظائع جماعية. ونرى أن أعضاء مجلس الأمن ملزمون بالاتفاق حتى يمكن للمجلس أن يتصرف على نحو فعال. وينطبق ذلك بصورة خاصة على الحالة الراهنة في سورية، كما أبرز الأمين العام اليوم. ويجب وضع حد للمعاناة الإنسانية في سورية، ولا سيما في الغوطة. ويجب وقف الأعمال العدائية الآن. وندعو الاتحاد الروسي على وجه الخصوص إلى استخدام نفوذه وبذل قصارى جهده من أجل وقف الأعمال العدائية وتمكين المجلس من العمل بفعالية. ويحدوني الأمل في أن نعقد جلسة بشأن الغوطة غدا، وهو ما سيفضي إلى اتخاذ المجلس لإجراءات فعالة لإنهاء العنف.

في الختام، يصادف اليوم الذكرى السنوية السابعة والعشرين لتحرير الكويت من العدوان. وذلك مثال قوي على أنه يمكن للمجلس أن يكون فعالا عندما يتحد ويعقد العزم. ولا يمكن للمجلس أن ينجح إلا إذا أوفى أعضاؤه بالالتزام الخاص الذي تعهدوا به. وكما قلت من فوري، فإن الدول الأعضاء ملزمة بالاتفاق حتى يتمكن المجلس من أن يتصرف وأن يتصرف على نحو فعال.

لقد كان السيد إيلكو فان كليفنس رئيس وفد هولندا في سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥. وأصبح رئيسا للجمعية العامة في عام ١٩٥٤. وأعرب عن رغبته في ألا يقتصر دور الأمم المتحدة على صون السلم والأمن الدوليين، بل إنه يجب عليها أيضا وضع القانون الدولي، بمعنى إنشاء نظام قانوني دولي. وقد حقق ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، رغبته. وتفخر لاهاي باستضافة محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والعديد من المنظمات الدولية الأخرى التي تضطلع بدور رئيسي في النظام القانوني الدولي. وقد أُنشئت تلك الهيئات استنادا إلى الميثاق. وبوصفها أحد الآباء المؤسسين للأمم المتحدة، تظل مملكة هولندا ملتزمة بتعزيز وحماية النظام القانوني الدولي والميثاق.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): يشرف بوليفيا حضوركم معنا هنا، سيدي الرئيس، وباعتبارنا المتكلم الأخير في مناقشة اليوم، أشكركم على البقاء معنا حتى أخذ كل متكلم للكلمة. ويود وفد بلدي أن يهنئ البعثة الدائمة للكويت، ويهنئكم على وجه الخصوص، سيدي، بصفتكم النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت، على اتخاذ المبادرة بعقد مناقشة بشأن هذه المسألة. ونود أن نشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على بيانه وأن نرحب بالأمين العام السابق السيد بان كي - مون ونشكره أيضا على بيانه.

نعتقد أن مناقشة اليوم بشأن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده مناقشة حسنة التوقيت لأن تعددية الأطراف تتعرض

للهجوم. فالنظام الدولي، القائم على تساوي الدول في السيادة ومشاركتنا بصورة مشتركة في منظمتنا وحوكمة نظامها ووضعنا للاستراتيجيات والقواعد المشتركة، مُهدد. ونعتقد أن فعالية جهود منظمتنا الرامية إلى حماية وصون السلم والأمن الدوليين تتوقف على درجة الامتثال لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترامها والالتزام بها، فضلا عن احترام تساوي الدول في السيادة، من جانب كل دولة من الدول الأعضاء. وبوليفيا، بوصفها بلدا يحترم القانون الدولي ويعزز ثقافة السلام، تكرر التأكيد على أنها ما فتئت تدعو إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية والدبلوماسية الوقائية والوساطة والالتزام بالتفاوض والمصالحة والتحكيم والتسوية القضائية باعتبارها تدابير معترفا بها عالميا من جانب المجتمع الدولي كأدوات فعالة لمنع الأعمال العدائية وتصاعد حدة العنف والحروب وتبعاتها الرهيبة.

إن أحكام الفصلين السادس والثامن من ميثاق الأمم المتحدة ذات أهمية حاسمة لمناقشة النزاعات وسماتها المميزة بصورة شاملة، مع احترام تعددية الأطراف وتساوى الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. ودور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمر أساسي أيضا في تعزيز تلك الجهود. وبوليفيا ترفض رفضا قاطعا استخدام القوة أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف من الظروف. ويجب اعتبار القوة خيارا أخيرا حينما تُستنفد جميع الوسائل السلمية لتسوية المنازعات، وفقا للفصل السابع ومع الامتثال الصارم لنظام تعددية الأطراف الذي تقوم عليها منظمتنا. بيد أن جميع جهودنا الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها على أعلى مستوى، والتي تستند إلى الميثاق، ستكون قاصرة إن لم نعالج الأسباب الجذرية لتلك النزاعات، مثل الاستعمار والنزعة التوسعية ومحاولات السيطرة على الموارد الطبيعية والسياسات الرامية إلى إقامة مناطق نفوذ أو كما يسميها البعض، ساحاتهم الخلفية. ومن الأهمية بمكان توضيح أن سياسات وجهود التدخل الرامية إلى تغيير الأنظمة لا تؤدي إلا إلى تفاقم النزاعات.

وحينما تدعي دولة ما أن مصالحها تعلو على مصالح باقي دول العالم وأنها على استعداد لاستخدام قوتها العسكرية لحماية تلك المصالح، فمن الواضح أننا نتكلم عن الإمبريالية التي تتعارض مع القانون الدولي ومفهوم العالم المتعدد الأقطاب. والأعمال الأحادية الجانب التي تنتهك انتهاكا صارخا مقاصد الميثاق ومبادئه لا تقع من خلال إجراءات وحملات التدخل فحسب، بل أيضا عبر التهديد باستخدام القوة. وقد رأينا ذلك في منطقتنا ليس منذ سنوات بل قبل أيام قليلة فقط، عندما دعت إحدى الدول بالفعل إلى القيام بانقلاب، متجاهلة بذلك المساواة بين الدول وسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وكذلك المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

وفيما يتعلق بتنفيذ الفصل السابع من الميثاق، نعتقد اعتقادا راسخا أن الجزاءات لا يمكن أن تُعتبر غاية في حد ذاتها، بل يجب أن تكون مؤقتة ووقائية. ويجب ألا تُستخدم هذه التدابير كأداة لتعزيز المعايير المزدوجة والأهداف السياسية الأحادية الجانب. بل يجب تصميمها ووضعها من خلال إجراءات منصفة وشفافة، تحدد بوضوح الشروط التي يجب أن تلتزم بها الدول أو الأطراف.

كما يجب إجراء تقييمات دورية لتقييم تأثير تلك الجزاءات وإجراء التعديلات اللازمة لتغييرها أو رفعها استنادا إلى التغيرات في حالة معينة. ويجب أن نسعى دائما لأن يكون لها أقل قدر ممكن من الأثر الإنساني على السكان المدنيين، بغية صون حقوقهم وضمان رفاههم. وغني عن القول إننا نعارض بشدة تنفيذ الجزاءات أحادية الجانب.

وثمة عنصر أساسي فيما يتعلق باحترام مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه هو التركيز على الصلاحيات والولايات المحددة لكل كيان من كيانات الأمم المتحدة، من أجل تجنب ازدواجية

الجهود أو التعدي على ولاية كيان معين. ويجب علينا أيضا أن نتجنب أي تجميع للسلطات واستغلال أي من أجهزة المنظمة، بما في ذلك مجلس الأمن، لأغراض سياسية. وعندما نتكلم عن الأمم المتحدة فإننا، بالطبع، نتكلم عنها برمتها، لا عن مجرد الهيئات المختلفة التي جرى تناولها صراحة في الميثاق، بل أيضا عن تلك المنبثقة عنه. وعندما نقول، على سبيل المثال، إن لمجلس الأمن أن يطالب بالحق في تناول المسائل التي تقع ضمن اختصاص مجلس حقوق الإنسان، فإننا نشهد مثالا واضحا للغاية على التلاعب بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

وكدولة تشجع مبادئ التعددية وتعمل وفقا لها، ترحب بوليفيا، فإن بوليفيا ترحب وتعرب عن التقدير للعمل الهام الذي تضطلع به محكمة العدل الدولية بوصفها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، الذي يعد استقلاله ونزاهته أمرا لا غنى عنه لضمان السلام والأمن للمجتمع الدولي. ويجب أن تدعم كافة الدول أعمال المحكمة بغية توطيد وتعزيز أسبقية القانون الدولي. فالعدالة موجودة أصلا لتعزيز التعايش بين الشعوب الشقيقة من خلال التأكيد على روح السلام والحوار بدلا من استعمال القوة والعدوان والغزو أو الإجراءات أحادية الجانب.

إن بوليفيا تكرر التأكيد على أن العمل المشترك للمنظمة ووحدة دولها الأعضاء أساسيان لضمان وصون السلم والأمن الدوليين. ونجاح عملنا يقاس بالنزاعات التي نتمكن من منع نشوبها والحوارات أو المفاوضات التي نستطيع إقامتها وتدابير بناء الثقة التي يمكن لنا تعزيزها. بينما يقاس إخفاقنا من جهة أخرى بالنزاعات التي لم تحل وتدخلات دولها الأعضاء سعيا لتحقيق مصالحها على حساب حياة الملايين من الأبرياء.

وفي الختام، فإن التحدي الكبير الذي طرحه ميثاق الأمم المتحدة لا يزال موجودا اليوم كما كان قبل أكثر من ٧٠ عاما. وترتبط أولية السياسة واستخدام الوسائل السلمية لتسوية المنازعات والقانون الدولي ارتباطا وثيقا لا ينفصم باحترام ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس: لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفُعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.